الأكاديمية العربية الدولية

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

سياسات الدول النامية فى تعزيز قدراتها العسكرية غير التقليدية: كوريا الشمالية كدراسة حالة

The Policies of developing countries in enhancing their unconventional military capabilities:case study "North Korea"

د. رضا محمد هلال

مدرس العلوم السياسية بمعهد أكتوبر العالى للاقتصاد

ملخص دراسة :

تتناول هذه الدراسة السياسات الداخلية والخارجية الكورية لتحسين قدراتها العسكرية؛ والتى شملت : إدراك وتصور القيادات الكورية الشمالية للأمن الكورى؛ والسرية ومركزية القرارات الاستراتيجية والصرامة فى تنفيذها؛ وتدبير موارد التمويل الوطنية اللازمة لتحسين القدرات العسكرية. وكذلك تغيير سلوك الدول فى البيئتين الإقليمية والعالمية ومنظمات المجتمع الدولى، وكذلك استيعاب أو امتصاص ضغوط الدول الرافضة أو المعارضة لتحسين قدراتها العسكرية فى مجال حيازة وتطوير الأسلحة التقليدية وغير التقليدية؛ ومواجهة العقوبات الدولية والتحايل عليها؛ و الحفاظ على أواصر التعاون الحذر مع الصين؛ والحرص على" لم الشمل الكورى" مع كوريا الجنوبية ؛ والاستفادة من قصور الرؤية الأمريكية فى التعامل مع معضلة الأمن فى شبه الجزيرة الكورية. وخلصت الدراسة إلى نجاح كوريا الشمالية فى تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية السالف بيانها بكفاءة مما أدى إلى انضمامها إلى مصاف الدول النامية مثل الهند وباكستان فى حيازة الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وامتلاك وسائل نقلها لأهدافها.

الكلمات المفتاحية : كوريا الشمالية ؛ الأسلحة النووية الكورية الشمالية ؛ الدول النامية ؛ الأمن الكورى .

Abstract:

This study deals with: Korea's domestic policies And the North Korean foreign support / supportive policies, Which included: the perception of North

Korean leaders of Korean security; Confidentiality, centralization of strategic decisions, and rigor in their implementation; And secure national funding resources needed to improve military capabilities. change the behavior of states in the regional and global environments and international community organizations, as well as Confronting and circumventing international sanctions; Maintaining the bonds of cautious cooperation with China; And the concern for "Korean reunification" with South Korea; And taking advantage of the American misunderstanding with the security dilemma on the Korean Peninsula.

The study concluded that North Korea has succeeded in implementing the aforementioned domestic and foreign policies efficiently, which led to its joining the developing countries nuclear club such as India and Pakistan in possessing nuclear, chemical and biological weapons and possessing the means of transporting for its goals.

Keywords: North Korea; North Korean nuclear weapons; Developing countries; Korean security.

المقدمة

عقب نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتى السابق لعدة جمهوريات مستقلة ؛ ورواج السوق السوداء لتجارة السلاح عالميا؛ وفشل سياسات الولايات المتحدة وضعف فعالية منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المتخصصة فى الحد من انتشار الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية؛ واندلاع كثير من أوجه التنافس والسباق بين الدول لحيازة وتوطين هذه الأسلحة – نجحت مجموعة من الدول النامية فى زيادة قدراتها وإمكاناتها العسكرية والتحول من مستورد كامل لكافة أنواع عتاد التسليح إلى استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية التى يستعصى عليها تصنيعها محليا؛ وبالتالى تخفيض مخصصات الإنفاق على شراء الأسلحة من الخارج.

وعلى الرغم من أن الحالة الكورية الشمالية تعد من أبرز الدول النامية التى تمكنت من دخول من نادى الدول المصنعة للأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية ؛ إلا أنها لم تحظ بالقدر الكافى واللازم من اهتمام وعناية الباحثين المصريين والعرب لدراستها وتقديم بعض الدروس المفيدة لصانعى القرار فيما يتعلق بزيادة القدرات والإمكانات العسكرية لدولهم بما يحمى أمنها القومى ويسهم فى تخفيف الأعباء على الموازنة العامة للدولة وربما تحقيق بعض الإيرادات والموارد المالية فى حال الاتجاه لتصدير فائض عملية التصنيع العسكرى للسوق الإقليمى والعالمى. لذا تتجلى أهمية الدراسة فى التركيز على السياسة العسكرية لكوريا الشمالية خاصة فيما يتعلق بخططها المتعلقة بتطوير الصواريخ الباليستية باعتبارها تشكل تحديا للدول المحيطة مثل كوريا الجنوبية واليابان أو للدول الكبرى وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية رغم الضغوط التي تتعرض لها؛ علاوة على نجاحها فى الانضمام لنادى الدول النووية وحيازة الأسلحة النووية الكافية واللازمة لردع التهديدات الإقليمية والدولية الموجهة لها.

المشكلة البحثية للدراسة والأسئلة المرتبطة بها:

تعتبر كوريا الشمالية من الدول التي تسعى إلى تطوير قدراتها العسكرية للحفاظ على أمنها القومي والدفاع عن نفسها وحماية مصالحها من التهديدات الخارجية وبالتالي فهي تصر على استمرار سياستها فى تطوير وتحديث منظومتها العسكرية لتحقيق أهدافها .

وبناءً على ماسبق تطرح الدراسة المشكلة البحثية التالية:

نجاح بعض الدول النامية ومنها كوريا الشمالية فى امتلاك – بغض النظر عن معطيات الموقع والمساحة والسكان والموارد والمكانة الدولية– القدرة على تطوير إمكانات وقدرات عسكرية خاصة بها، ومقاومة العقوبات الاقتصادية والضغوط الدولية والإقليمية، علاوة على التصدي للاختراق الخارجي الموجه لها لمنعها من المضى قدما فى تعزيز قدراتها العسكرية .

ويرتبط بالمشكلة البحثية السابقة عدة أسئلة بحثية تسعى الدراسة للإجابة عليها منها: ماهو إدراك وتصور القيادة الكورية الشمالية لتهديدات الأمن الكورى وسبل مواجهتها؟ وماهى آليات وبرامج وخطط كوريا الشمالية لتعزيز قوتها العسكرية ؟ علاوة على مدى نجاح الضغوط والسياسات والمواقف الإقليمية التى تمارسها كوريا الجنوبية واليابان والصين والولايات المتحدة –على كوريا الشمالية للتخلى عن الشق " العدوانى " فى سياستها الخاصة بتعزيز قدراتها وإمكاناتها العسكرية والتى تتضمن: تطوير الصواريخ الباليستية والاستخدام العسكرى للقدرات النووية، وماهى المسارات والأشكال التى تم تنفيذها لوقف الطموحات العسكرية

الكورية الشمالية(فى ضوء تجارب الهند وباكستان واسرائيل)؛علاوة على ماهية العقوبات والضغوط السياسية والتمويلية والفنية لوقف عملية تطوير القدرات والإمكانات العسكرية الكورية ، ومدى التوافق الدولى والإقليمى على سياسات وخطط وقف السياسات والخطط الكورية الشمالية الخاصة بزيادة قدراتها العسكرية؛ وبالتالى تحقيق الأمن والاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية بصفة خاصة وفى شرق آسيا عموما؛ وماهية وسائل وأدوات السياسة الكورية لمواجهة الضغوط الدولية والإقليمية الهادفة لتقييد قدراتها العسكرية؟ بالإضافة إلى استشراف مدى نجاح كوريا الشمالية فى استكمال تنفيذ سياستها الخاصة بتعزيز قدراتها وامكاناتها العسكرية فى الأجلين القصير والمتوسط ؟.

المناهج البحثية والنظريات السياسية المستخدمة فى الدراسة:

تتطلب طبيعة الدراسة استخدام مجموعة من المناهج التى تتمثل فيما يلي:

١-**المنهج التاريخي:** الذي يفيد الموضوع من خلال تتبع مراحل تطور السياسة العسكرية الكورية الشمالية في محاولة لتحليل مختلف السياقات التي تتشكل من خلالها.

٢-**المنهج الوصفي:** من خلال تحليل طبيعة ومكونات السياسة العسكرية لكوريا الشمالية بدقة، ومن أجل الكشف عن الحقائق المختلفة لموضوع الدراسة وصولا إلى نتائج حول مدى إمكانية و قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها فى كوريا الجنوبية واليابان على تفكيك الشق " العدوانى " فى السياسة العسكرية والذى يشمل إلى جانب تطوير الصواريخ الباليستية البرنامج النووي الكوري الشمالي باستخدام القوة العسكرية أو اللجوء إلى وسائل التسوية السلمية.

٣- **منهج صنع القرار**: تستفيد الدراسة من هذا المنهج فى قدرته على تفسير نتائج القرارات، وفهم العمليات والعوامل التي تؤدي إلى اتخاذ القرار، وديناميات صنع القرار، وأنماط القرارات وصياغتها، والمؤثرات المحلية والثقافية والدولية في صنع القرار الكورى الشمالى المتعلق بالسياسة العسكرية.

٤- **منهج تحليل النظم** :ويتم الاستفادة من هذا المنهج فى النظر للسياسة العسكرية لكوريا الشمالية على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته الإقليمية والدولية من ناحية أُخرى.علاوة على توظيف المفاهيم الواردة به من قبيل : النظام، البيئة، الحدود، المخرجات، التحويل، التغذية الاسترجاعية، والتكيف– فى أقسام ومحتوى الدراسة .

٥- **المدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة:** تعد النظرية الواقعية من النظريات السياسية الأكثر تفسيرا لسلوك وسياسات الدول فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومى؛ حيث حاولت على اختلاف مسمياتها ومدارسها: الواقعية

التقليدية، والواقعية الجديدة، والواقعية التقليدية الجديدة تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولية عموما وفى مجال السياسات والخطط اللازمة لتحقيق الأمن القومى بصفة خاصة[١]. ويذهب أنصار الواقعية التقليدية الجديدة إلى تخفيف حدة الفصل بين المحددات الداخلية والمحددات الخارجية ، والقول بتأثير المحددات الداخلية للدولة وأهميتها في فهم السلوك الخارجي إلى جانب المحددات الخارجية؛ والإقرار بتأثير عوامل البنية الداخلية وإدراكات صانع القرار على توجهات وأهداف سياسات الدول فى تحقيق أمنها القومى، ومع ذلك شهدت هذه المدرسة بزوغ تياران بها هما[٢]:

أ- الواقعية الدفاعية The Defensive Theory التى ترى أن تعزيز وتحسين القدرات العسكرية الدفاعية للدول أكثر تيسرا من القدرات الهجومية مما يؤدى إلى استتاب الأمن وزوال حوافز النزعة التوسعية نظرا لتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية وبالتالى سعيها لامتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، فالقادة السياسيون وفقا لهذا التيار لايحاولون تبنى سياسة عنيفة وإستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر الخارجي الذى يفرض على الدول تجنيد وتوظيف كافة ومجموع القدرات السياسية، والاقتصادية والبشرية، والاجتماعية للدفاع عن مصالحها الحيوية فقط وفى مقدمتها الأمن القومى وردع التهديدات الفعلية والمحتملة ضدها. وتبنت الواقعية الدفاعية مصطلح" الواقعية التعاونية" Cooperative Realism والذى يفترض قيام الدول- من أجل تفادي الحرب أو التهديد بها فيما بينها – بوضع سياسات مشتركة لمنع التوتر والحرب من قبيل توقيع اتفاقات للحد من انتشار الأسلحة غير التقليدية وخفض الأسلحة التقليدية بدلا من سياسات تعظيم القدرات والإمكانات العسكرية الخاصة بكل منها.

ب- تيار الواقعية الهجومية The Offensive Theory: ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث أن الفوضى الدولية تفرض باستمرار على الدول تعظيم و زيادة القوة، لذا يعتقد أنصار هذا التيار بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، كما يؤكد مؤيدو هذا التيار على ضرورة العناية والاهتمام بدراسة العوامل والمتغيرات الداخلية والنسقية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدراكية المتعلقة بصانع القرار بالإضافة إلى الجانب السيكولوجي للقيادات السياسية والنخب المحيطة بها وكذلك الضغوطات السياسية الإقليمية- عند تحليل وتفسير السياسات المتعلقة بتحقيق الأمن القومى عموما والسياسات المرتبطة بزيادة وتحسين القدرات والإمكانات العسكرية للدول بوجه خاص .

مصطلحات الدراسة :

على الرغم من أن الدراسة تعتمد على مصطلح القدرات العسكرية؛ غير أن هذا المفهوم يرتبط بصلة وثيقة بمفاهيم أخرى من أهمها: العقيدة العسكرية؛ وسياسة التسليح؛ والسياسة العسكرية .... وغيرها من المصطلحات. وبصرف النظر عن انتماء هذه المصطلحات لحقل الدراسات العسكرية والاستراتيجية؛ علاوة على الالتقاء فى رافد واحد ومصطلح عام يضمها جميعا وهو مفهوم " الأمن القومى"؛ وسعيا لفض الاشتباك وتخفيف الإلتباس والخلط بين هذه المفاهيم والمصطلحات سنقوم بعرض تعريف مختصر لكل منها وبيان أوجه الاختلاف والتشابه فيما بينها على النحو التالى:

١- مصطلح العقيدة العسكرية: تعرف العقيدة العسكرية بأنها "مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب، لتحدد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية"[٣]. يركز هذا المفهوم على المستوى الاستراتيجي ويعطيه اهتمامًا خاصًا باعتباره أساسًا لبقية مستويات العقيدة التى تتأثر إلى درجة كبيرة بمؤثرات خارجية مثل: التطورات التكنولوجية والتغيرات السياسية والإستراتيجية، ومن أمثلتها: العقيدة القتالية للعمليات المشتركة، إضافة إلى العقائد القتالية للقوات البرية والجوية والبحرية. أما العقيدة التنظيمية فهي المبادئ الأساسية التي تتبعها التشكيلات المختلفة في أية قوة عسكرية لغرض القيام بواجباتها وإنجاز المهام المنوطة بها كجزء من القوات المسلحة؛ حيث تتضمن المهام والأدوار ومبادئ الاستخدام لكل نشاط عسكري، وتتدرج في تفاصيلها إلى الطرق والأساليب والإجراءات الخاصة باستخدام أي تشكيل معين[٤]. لذا يعد هذا النوع الأكثر تطورا وتغيرًا نظرًا لتأثره الكبير والمباشر بالتطورات التكنولوجية والخبرات والتجارب الفعلية والتدريبية المستمرة.

٢- الأمن القومي: يشير مفهوم الأمن في أحد تعريفاته إلى "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة و مواجهة التهديدات التي تواجهها، والأمن الدولي أو العالمي وتعنى به المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين[٥].

لذا فإن مفهوم الأمن القومى– وهو الأكثر ارتباطا بموضوع الدراسة– نعنى به مجموعة السياسات المتخذة لضمان سلامة إقليم الدولة والدفاع عن مكتسباتها في مواجهة التهديدات سواء في الداخل أو الخارج، والتى ليست بالضرورة ذات طابع عسكري أو أمني، وتشتمل هذه السياسات على مجموعة من الاجراءات

السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهو مايعنى شمولية الأمن واعتماده على عدة أبعاد لها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها، وهي: السياسى والاقتصادى والعسكرى والاجتماعى والثقافى ... وغيرها.

٣- السياسة العسكرية أو الدفاعية: يعد مصطلح أو مفهوم السياسة العسكرية أو الدفاعية من المفاهيم المعاصرة كثيرة الاستخدام؛ ومع ذلك فهو ينتمى لفئة المفاهيم الغامضة فى العلوم السياسية حيث لم يستدل عليه فى هذا الحقل على الرغم من ارتباطه أساساً بقرارات وأهداف النظم السياسية الموجودة في المجتمع الدولي. لذا جاءت مساهمات بعض الباحثين فى تعريف هذه السياسة اعتمادا على الجمع مابين السياسى والعسكرى فى تعريف هذا المفهوم الذى يقصد به كما ذهبت فى ذلك الدكتورة دلال السيد إلى أنها هي السياسة التي تنظم وتنسق العلاقة بين مختلف السياسات التخصصية بالدولة وبين القوة العسكرية ودورها، واستخدامها، وحجمها، وصولا لتحقيق الهدف السياسي العسكري للدولة[٦]. ويتبين من التعريف السابق اعتماده على مساهمات علم تحليل السياسات العامة ؛ وبالتالى اعتبار السياسة العسكرية أو الدفاعية للدولة أحد مكونات السياسات العامة للدول سواء المتقدمة منها أو النامية .

ومع كل ماسبق؛ فإنه يمكننا تعريف السياسة العسكرية أو الدفاعية Defense/ Military Policy، بأنها السياسة التي تهدف إلى رسم وتطوير كافة الوسائل والأدوات العسكرية الكفيلة بتأمين الحفاظ على سيادة الدولة ومصالحها الوطنية ومواجهة التهديدات والمخاطر التى تتعرض أو قد تتعرض لها، ويتم تخطيط هذه السياسة وفقا لإدراك وتصور القيادة السياسية والنخبة السياسية والعسكرية المحيطة بها .

٤- القدرات العسكرية Military capabilities : يعنى بمفهوم القدرات العسكرية العملية التى يتم بموجبها إعداد حجم مناسب من القوات المسلحة، وبتسليح عصري مناسب لمواجهة التهديدات المحتملة وقادرة على الحركة والدفاع عن حدود الدولة السياسية وحماية الأهداف الحيوية والقومية: الداخلية والخارجية لها، وتنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية[٧].

ويتعين لتحقيق هذه القدرات توفر عدة متطلبات من أهمها: الإرادة السياسية ومصداقية اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير وتحديث القدرات والإمكانات العسكرية للقوات المسلحة، وتدبير مصادر وموارد تمويل تحديث وتطوير هذه القدرات والإمكانات بمايعنيه ذلك من زيادة الإنفاق على تطوير وتحديث وتصنيع الأسلحة والتدريب عليها وصيانتها؛ وفى مرحلة تالية توطين الصناعة الحربية في الدولة وتوفير التكنولوجيا

المحلية اللازمة لصيانتها وتطويرها بشكل مستمر من حيث التجهيزات والمعدات وإعداد العلماء والفنيين المطلوبين لهذا الغرض.

وتتم عملية التسليح وفق سياسة متكاملة ترتبط بثلاثة تدابير وهى: "الهدف"، "الخطة"، "الإمكانيات"؛ ويشارك خبراء من العسكريين والسياسيين والاقتصاديين وكل من يستعان بخبراته في شأن تحقيق التدابير السابقة؛ مع حصر كافة الإمكانات المتاحة والتي يمكن الحصول عليها لتحقيق أهداف تلك السياسة(٨). وبالتالي فان أدوار الخبراء السياسيين والاقتصاديين تشمل مناقشة أهداف سياسة التسليح أي مناقشة حاجة الدولة لامتلاك قوة مسلحة من حجم معين؛ كما تشمل دراسة إمكانيات تأمين الموارد المالية والتكنولوجية والصناعية والبشرية اللازمة لبناء تلك القوة والانعكاسات السلبية أو الإيجابية الناجمة عن جهود التسليح وتأثيرها على أوضاع الدولة الاقتصادية والمالية والسياسية، وتحديد مدى كفاءة الصناعة الوطنية في الإنتاج الحربي مع الوضع في الاعتبار الظروف السياسية أو المالية التي تمنع الحصول على أفضل الأسلحة من دولة صناعية متقدمة أو عدم قدرة الدولة على استيعاب الأسلحة المتطورة وصيانتها.

وستقتصر الدراسة على تناول أحد مكونات سياسة التسليح وهو المتعلق بالسياسات الوطنية والداخلية والخارجية الكورية الشمالية لتطوير منظومات الأسلحة التقليدية وفى مقدمتها الصواريخ الباليستية ومنظومات الأسلحة غير التقليدية عموما وبصفة خاصة الأسلحة النووية فيها .

أولا : السياسات الداخلية الكورية لتحسين قدراتها العسكرية

يقصد بالسياسات الداخلية مجموعة الخطط والبرامج التى قامت كوريا الشمالية بتنفيذها فى الساحة الداخلية أو الوطنية المحلية لتحقيق أهدافها فيما يتعلق بتطوير وتحديث إمكاناتها العسكرية سواء من الأسلحة التقليدية وكذلك الأسلحة غير التقليدية ؛ وتختلط هذه السياسات بعضها البعض لإحداث تأثيراتها المطلوبة لذا فإن الفصل بينها يتم لغرض الدراسة والوقوف على تأثير كل منها لتحقيق الأهداف المرجوة فيما يتعلق بتعظيم القدرات التسليحية لكوريا الشمالية؛ وذلك على النحو التالى:

١ – إدراك وتصور القيادات الكورية الشمالية للأمن الكورى :

تثير توجهات ومواقف كيم جونج أون القيادة السياسية لكوريا الشمالية منذ توليه مقاليد الحكم خلفا لوالده فى ٢٠١١ ؛ فيما يتعلق بأهدافه فى تحقيق الأمن والاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية عموما ولكوريا الشمالية على وجه الخصوص– تساؤلات كثيرة حول تأثير الإدراك والعقيدة الفكرية لصانع القرار على السياسة الخارجية فى الدول النامية ومن أبرزها الحالة الكورية الشمالية؛ فقد تبنت القيادات الكورية الشمالية

منذ نهاية الحرب الكورية فى عام ١٩٥٣ وحتى بداية عام ٢٠١٨ استراتيجية واضحة وطويلة المدى لتحقيق وضمان الاستقرار والأمن للجمهورية الكورية الشمالية فى المقام الأول ولشبه الجزيرة الكورية عموما(٩). واعتمدت هذه الاستراتيجية أو السياسة الشاملة طويلة الأمد على **الرؤية الشاملة لأبعاد ومكونات تحقيق الأمن .**

فقد آمنت القيادات الكورية الشمالية طوال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٥٣ و٢٠١٨ بأن إدراكها ووعيها بمفهوم الأمن والذى يعنى وفقا لها هو قدرتها وفقا لعدد من الآليات والوسائل الفكرية والمادية على التمكن من حماية وتأمين وتعزيز مصادر قوتها الداخلية والخارجية فى مواجهة التهديدات والأخطار المحيطة بها على الساحتين المحلية والخارجية؛ وتوفير مقومات استمرار بقاء وقوة النموذج السياسى والاقتصادى فى كوريا الشمالية في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة. ووفقا للإدراك والتصور الكورى الشمالى السابق تجاوزت القيادات الكورية النظرة الضيقة لمفهوم الأمن المقتصرة أو المنحصرة فى صد هجوم عسكري معادٍ وحماية الحدود الكورية الشمالية من الغزو الخارجى والمحافظة على الاستقلال الوطني؛ إلى تأمين النظام السياسى كاملا– حكاما ومحكومين– عسكريا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ضد الأخطار والتهديدات المتعددة القادمة من البيئتين الإقليمية المحيطة أو العالمية(١٠).

كما تم استخدام اصطلاح الأمن القومي فى الخطاب الرسمى الكورى الشمالى للتعبير عن مجموعة سياسات تتخذ لضمان سلامة إقليم الدولة الكورية الشمالية والدفاع عن مكتسباتها في مواجهة الأعداء سواء في الداخل أو الخارج، واتسع مفهوم الأمن في العقود الأخيرة ليشمل قضايا ليست بالضرورة ذات طابع عسكري أو أمني، ليشمل مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بعد أن ثبت أن هناك مهددات للأمن القومي الكورى الشمالى بخلاف العدوان والمهددات الخارجية؛ مثل نزايد حدة الفقر وضعف البنية الأساسية من إسكان واتصالات وتعليم وصحة ونقل ونوطين التكنولوجيا وسوء توزيع الدخل وغياب العدالة الاجتماعية، ومن هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعادا متعددة لها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها، وهي :

أ) البعد السياسي: والذى يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وهو ذو شقين داخلي بتماسك مكونات النظام السياسى وشرعيته والحفاظ على متانة الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية. أما البعد الخارجي فيتصل بمواجهة أطماع الدول العظمى والكبرى ممثلة فى الولايات المتحدة والقوى الاقليمية التى تشمل اليابان وكوريا الجنوبية في أراضي الدولة ومواردها، ومدى تطابق أو تعارض مصالح هذه الدول مع كوريا

الشمالية سياسيا واقتصاديا(١١). ويحكم البعد السياسى مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية الكورية الشمالية وأسبقياتها. ابتدع النظام الحاكم في كوريا الشمالية أيديولوجية شمولية أطلق عليها "زوتشيه" أو" روح الاعتماد على الذات" والتي تتضمن ثلاثة ركائز أساسية هى: "الشاجو" ويعني الاستقلال السياسي، و"الشارب" ويشير إلى الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد، و"الشاوي" أي الدفاع عن الوطن. ويعتقد قادة كوريا الشمالية بدءا من كيم آل سونج ونهاية بالرئيس الحالى كيم جونج أون أن التميز العسكري الكورى الشمالى وامتلاك الأسلحة القوية هو ما يتيح تحقيق هذا المبدأ، وقد تم دمج هذه العقيدة بسياسة سونغون "الجيش أولًا" في عام ١٩٩٦.

وتأكد الإصرار الكورى الشمالى فى الالتزام بـ " روح الاعتماد على الذات " عندما لم تلب السياستان الروسية والصينية مساعى وتوجهات كوريا الشمالية فى جولات المحادثات السداسية التى ضمت إلى جانب كوريا الشمالية والصين وروسيا وكوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ ، حيث قامت الدولتان بممارسة الضغوط على المفاوض الكورى الشمالى للقبول بوجهات نظر وتوجهات الدولتين التى اعتمدت على التوسط بين كوريا الشمالية ودول اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وليس المساندة والدعم لمطالب المفاوض الكورى الشمالى وكثيرا ما تجاهلت المطالب الكورية الشمالية الخاصة برفع العقوبات الاقتصادية وضخ المعونات والمساعدات الاقتصادية والاستثمارات لكوريا الشمالية وطرحت إقامة ترتيبات تخص الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة دون التطرق للأمن القومى الكورى الشمالى، علاوة على رفضهما إجراء حوار" منفرد " بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية دون مشاركتهما فيه وموافقتهما على أية اتفاقات أو ترتيبات أمنية ثنائية(١٢).

لذا لم يكن من المستغرب توجه كوريا الشمالية بعد تولى كيم جونج أون مقاليد الحكم خلفا لوالده فى عام ٢٠١١ إلى استئناف البرامج العسكرية الخاصة بتخصيب اليورانيوم وإجراء التجارب النووية ؛ وكذلك تطوير منظومة الصواريخ البالسيتية الكورية الشمالية؛ ولم يكن من المستغرب معارضة ورفض روسيا والصين لتمادى واستمرار كوريا الشمالية فى برامجها لتطوير وإجراء التجارب النووية وحيازة صواريخ متوسطة وطويلة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية وتهديد كوريا الجنوبية اليابان والولايات المتحدة. وإزاء نجاح كوريا الشمالية فى استكمال برامج تطوير الصواريخ الباليستية وإجراء تجارب التفجيرات النووية قررت القيادة الكورية الشمالية أنه يمكنها التفاوض" الآن" بشكل منفرد مع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة باعتبارها "

دولة نووية وتمتلك منظومة متكاملة من الصواريخ قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى" لتحقيق الأمن والاستقرار لكوريا الشمالية أولا ثم الأمن والاستقرار والسلام فى شبه الجزيرة الكورية فى مرحلة ثانية(١٣) .

ب) البعد الاقتصادي؛ ويرمي صانع القرار فى كوريا الشمالية إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب من المرافق الأساسية والسلع الغذائية الرئيسية وتوفير سبل التقدم والرفاهية له. وتدرك القيادة الكورية الشمالية أن النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيسيتان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الاستراتيجية الكورية الشمالية وتنمية التبادل التجاري وتصدير العمالة والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها وبخاصة التكنولوجيا العالية والحيوية عموما والتكنولوجيا العسكرية والنووية بصفة خاصة.

وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية الدولية التي يعاني من آثارها اقتصاد كوريا الشمالية، إلا أن الناتج المحلي الحقيقي لكوريا الشمالية قد ارتفع في عام ٢٠١٦ بنسبة قدرها ٣.٩٪ مقارنةً بالعام الذي سبقه، وهو أعلى معدل نمو شهده منذ عام ١٩٩٩، وذلك بسبب ارتفاع إجمالي الصادرات بنسبة ٤.٦٪ لا سيما صادرات المعادن، وارتفاع إنتاج قطاع المناجم بما يعادل ٨.٤٪، والصناعات الكيمائية والثقيلة بما يعادل ٦.٧٪، بالإضافة إلى التبادل التجاري مع الصين، وفقًا لتقرير صادر عن البنك المركزي لكوريا الجنوبية في مارس ٢٠١٨(١٤). ويُرجع بعض الاقتصاديين هذا النمو الذي شهده الاقتصاد الكوري إلى الإصلاحات الاقتصادية التي حدثت في عام ٢٠١١، حيث تم السماح لمديري المصانع بتحديد رواتب الموظفين، وإعطائهم صلاحيات التعيين والفصل، كما جرى تعديل نظام الجمعيات الزراعية مما قاد إلى نمو القطاع الزراعي(١٥).

جـ) البعد العسكري؛ تذهب القيادات الكورية إلى أن خططها للدفاع والأمن والهيبة الإقليمية الكورية الشمالية سيتحقق ببناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي وحماية الدولة من العدوان الخارجي، علاوة على الحفاظ على هذه القوة في حالة استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة الكورية الشمالية وعمقها الإقليمى والدولى الخارجى. ويمتد البعد العسكري وفقا لهذه القيادات إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم المجهود الحربي في زمن الصراع المسلح ولتحقيق مطالب الردع في فترات السلم. فرئيس الدولة يقود الجيش ويعتمد عليه في حماية النظام السياسي، وكما في معظم دول العالم–إن لم يكن جميعها– يؤدى الجيش الكورى الشمالى دائمًا دورًا حيويًا في السياسة الدفاعية والأمنية، إضافة إلى كونه لاعبًا سياسيًا مهمًا، إلى جانب قيامه بدور اقتصادى

مؤثر؛ لذا يؤدي الجيش في كوريا الشمالية ثلاثة أدوار رئيسية هى: ضمان الأمن الوطني، والتصدي للأخطار الداخلية والخارجية، كما أنه يمثل الضلع الثالث في السياسة الكورية (الدولة والحزب والجيش)، ويؤدي أيضًا دورًا اقتصاديًا مهمًا حيث تملك الشركات التابعة له حصة كبيرة في قطاع الأعمال الكوري[١٦].

٢- السرية ومركزية القرارات الاستراتيجية والصرامة فى تنفيذها:

يعتمد النظام السياسى الكورى الشمالى – على الرغم من تواجد عدة أحزاب فى الساحة السياسية يطلق عليها مصطلح " الأحزاب الشقيقة" – على عدة مبادىء هى : حكم الحزب الواحد ، وحكم الفرد الواحد وخلافة السلطة؛ حيث تتركز سلطات الدولة في حزب العمال الحاكم الذى يتبنى " فكر النظام الأحادي المتجانس" المهيمن عليه الرئيس الذى يعد " تجسيد لإرادة الحزب المنظمة ككل" و " المنسق الوحيد للكيان الاجتماعي السياسي في كوريا الشمالية". وعليه فدور سلطة الرئيس لا تعادلها أو تتحداها أية سلطة أخرى[١٧]. كما تطبق كوريا نظام خلافة الأسرة في الحكم، وهو تعبير منطقي لامتداد حكم الفرد الواحد الذى يسمح لولي العهد بخلافة الحكم باعتبار أنه الوريث لفكر أبيه وقدراته ومهاراته. وبدأ تطبيق وراثة أو خلافة الحكم فى أوائل السبعينيات من القرن العشرين ، وتولى الرئيس الحالى كيم جونج أون مقاليد الحكم خلفا لوالده كيم جونج إيل فى عام ٢٠١١. ويعمل النظام السياسى عندما يصدر الحزب أوامره لمؤسسات الدولة دولة، أما الرئيس فهو "يترأس" الحزب[١٨].

وبالرغم من أن مجلس الشعب الأعلى (البرلمان) يعتبر أعلى هيئة سياسية في كوريا الشمالية، إلا أن الحزب يصدر أوامره للمجلس وهي نفس الأوامر التي يصدرها الرئيس. وعليه وبغض النظر عن مهام الرئيس التي يجب القيام بها، فهو الرئيس الفعلي والتنفيذي لكل الشئون السياسية والدفاعية والدبلوماسية والأمن القومي والاقتصاد والتجارة والصناعة والشئون الاجتماعية والثقافية والفنية.

أدركت القيادة الكورية الشمالية ممثلة فى الرئيس كيم جونج إيل أسباب سقوط نظام صدام حسين فى العراق فى عام ٢٠٠٣ وكذلك سقوط نظام معمر القذافى فى ليبيا فى نهاية عام ٢٠١١ بعد استمرارهما فى الحكم لأكثر من ثلاثة عقود، خاصة بعد كشف إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الإبن عن اعتمادها لخطط الاختراق واسقاط النظامين من الداخل إما من خلال تجنيد بعض القيادات العسكرية المقربة من الرئيسين للعمل لحسابها نظير منحها بعض المبالغ المالية التى تراوحت بين ٢٠ و٣٥ مليون دولار – وهى مبالغ زهيدة للغاية مقارنة بتكاليف استخدام الصواريخ فى الهجوم العسكرى ناهيك عن الخسائر البشرية – لخلق حالة من الفوضى والفساد وشل قدرات النظام فى التواصل مع قياداته الميدانية – قبل اللجوء لاستخدام

القوة العسكرية . لذا اعتمد الرئيس كيم ضوابطاً صارمة وشديدة فى تعيين القيادات السياسية والعسكرية ومراقبتهم ومحاسبتهم بشكل دورى ومفاجىء مستعينا فى ذلك بأجهزة الأمن الداخلى والقومى علاوة على أجهزة الحزب وتقارير الكوادر التابعة لهذه القيادات.

ومن وقت لآخر فى الفترة بين عامى ٢٠١١ و٢٠١٨ تظهر تقارير بعض أجهزة الأمن الكورية الجنوبية والأمريكية أو المؤسسات الأمنية المتخصصة قيام الرئيس كيم جونج أون بإقالة عدد من المسئولين السياسيين أو العسكريين من مناصبهم وتصعيد آخرين بدلا منهم ، وفى بعض الآحيان تمت عملية التصفية الجسدية للبعض منهم بعد ثبوت فساده أو عدم قدرته على تنفيذ التكليفات الصادرة له . ومن هذه الأمثلة فى عام ٢٠١٧: إعدام عشرة أعضاء في حزب العمال الحاكم، أُعدموا رميًا بالرصاص لتقاضيهم رشاوى واقامة علاقات جنسية أو ارتكابهم جرائم ضد الدولة، بالإضافة إلى معاقبة ٢٠٠ ضابط في سلاح المدفعية بتنزيل رتبهم لعدم دقة الوحدات التي يقودونها في اصابة الهدف خلال تمارين وتدريبات عسكرية[١٩]. وبعد طرح الرئيس جونج لمبادرته بإعلان استعداده التفاوض على التخلى عن تجارب تطوير الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية فى أبريل ٢٠١٨ قام الرئيس بعزل ثلاثة مسئولين عسكريين من مناصبهم واستبدالهم بآخرين أكثر التزاما بتوجهات ومواقف وتصورات القيادة السياسية الكورية الشمالية حيث تم استبدال وزير الدفاع بارك يونج–سيك ورئيس هيئة أركان الجيش الشعبى رى ميونج–سو بالنائب الأول لوزير الدفاع نو كوانج–تشول والنائب الأول لرئيس هيئة أركان الجيش الشعبى رى يونج–كيل على التوالي؛ بالإضافة إلى استبدال مدير المكتب السياسى العام للجيش الشعبى كيم جونج–جاك بـ كيم سو–كيل فى ٢٦ مايو ٢٠١٨[٢٠].

إلى جانب ما سبق؛ وربما يعد من مزايا النظم السياسية غير الديمقراطية أو الشمولية ؛ لوحظ حفاظ النظام السياسى الكورى خلال الفترة بين عام١٩٩٠ وعام ٢٠١٨على طابع السرية الشديدة والتكتم على مصادر البيانات والمعلومات الخاصة بالشئون السياسية والاقتصادية والعسكرية الكورية الشمالية. وهو الأمر الذى دفع عددا من معاهد ومراكز الدراسات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والسياسة والسياسات العسكرية علاوة على المؤسسات المتخصصة فى جلب البيانات والمعلومات مثل أجهزة الاستخبارات والأمن القومى والوطنى بمختلف مسمياتها– إلى الإعلان عن أن كوريا الشمالية تمثل تحديًا للأكاديميين والدبلوماسيين الغربيين باعتبارها دولة مغلقة نأت بنفسها عن محيطها الجغرافي، وما تقدمه الجهات الكورية الرسمية للمنظمات الدولية لايتجاوز معلومات سطحية غامضة غير مفصلة[٢١]. وتمثل هذه المعلومات على

ضحالتها مصدر الباحثين في دراسة وفهم كوريا الشمالية؛ يتم بناء عليها فى مرحلة تالية تقديمهم تكهنات أو استنتاجات أو تقديرات قابلة للدحض أو النقد لاحقا بظهور معلومات جديدة متعارضة معها. وتعد هذه السياسة الكورية الشمالية فى التعتيم وستر وإخفاء البيانات والمعلومات– على الرغم من استهجان ورفض بعض المدافعين عن حرية تداول المعلومات والبيانات لها– أمراً جوهريا وضرورياً للحفاظ على استمرارية جهودها وسياساتها لتعظيم قدراتها وإمكاناتها العسكرية فى مجالى الأسلحة التقليدية وغير التقليدية؛ وهو ما حال دون تدخل الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان لوقف وإنهاء السياسات الكورية فى وقت مبكر باتخاذ كافة الوسائل والأدوات السياسية والاقتصادية والفنية اللازمة لهذا الغرض. لذا لم يكن من المستغرب اكتشاف أجهزة الاستخبارات الأمريكية والكورية الجنوبية قيام كوريا الشمالية باستخدام مراكز وقواعد سرية لتجربة إمكانات أسلحتها الجديدة؛ ومنها على سبيل المثال: كشف أجهزة الاستخبارات الأمريكية والكورية الجنوبية عن ورود معلومات وصفتها " بالخطيرة "عن" نية " كوريا الشمالية فى "إخفاء" الصواريخ النووية وصواريخها الباليستية "تحت الماء"؛ وذلك من خلال قيامها بتنفيذ" خطة سرية لبناء غواصات يمكن من خلالها إخفاء الصواريخ الباليستية والصواريخ النووية تحت الماء". وتشير متابعة قراءة هذه التقارير أنها اعتمدت على استنتاجات وتقديرات لبعض العاملين فى أجهزة الاستخبارات اعتمادا على معلومات تفيد بدء كوريا الشمالية في: بناء ثاني غواصاتها النووية الصاروخية العملاقة التي تمكنها من حمل الصواريخ الباليستية والرؤوس النووية؛ وبناء حوض عملاق للسفن والغواصات شرقي كوريا الشمالية والذى يمكن – من وجهة نظر أجهزة الاستخبارات – استخدامه كمخبأ سرى لإخفاء الأسلحة النووية لكوريا الشمالية؛ علاوة على تطويرها غواصات تحت اسم "سينبو — سي" يمكن أن تصل حمولتها لأكثر من ألفي طن ويتم تحميلها بصواريخ يصل طولها لنحو ١١ متر وتعد النموذج المطور من الغواصة "سينوبي — بي" (٢٢).

وقد مكنت سياسة التعتم وتنفيذ السرية الكاملة والشاملة كوريا الشمالية من التشدد الكامل والتمسك بمواقفها وسياساتها التسليحية أثناء اللقاءات والقمم التى جمعت الزعيم الكورى الشمالى كيم جونج أون مع نظيره الكورى الجنوبى جيه مون وكذلك الرئيس الأمريكى ترامب فى أبريل ويونيه ٢٠١٨؛ وبالتالى مطالبة كوريا الجنوبية والولايات المتحدة للرئيس الكورى الشمالى بالكشف عن المعلومات والبيانات الخاصة بسياساته العسكرية عموما وبأسلحته التقليدية وغير التقليدية ووقف جميع برامجه عن تطوير هذه الأسلحة ثم التخلى عنها ونزعها بالكامل والسماح بفرق التفتيش بزيارة كافة المواقع والإشراف على تدمير هذه الأسلحة وفقا لبرامج وخطط زمنية محددة(٢٣). وربط الرئيس الكورى الشمالى موافقته على هذه المطالب بالموافقة على

إنهاء حالة الحرب مع كوريا الجنوبية وإبرام معاهدات سلام معها ومع اليابان ومع الولايات المتحدة؛ على أن يتم فى مرحلة لاحقة نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية[٢٤]؛ مما يعنى ضمنا تمسك الرئيس الكورى الشمالى بما حققته كوريا الشمالية من إنجازات فى مجال حيازة وامتلاك الأسلحة التقليدية وغير التقليدية خلال الفترة بين عامى ٢٠١٢ و٢٠١٨ .

ونرى أن توحيد الرأى والرؤية بين القيادة السياسية الكورية الشمالية والشخصيات السياسية والعسكرية التابعة لها فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية والأمنية القومية له ما يبرره فى ضوء النظر لهذه القضايا باعتبارها قرارات" أزمة "والتى تتسم بطبيعتها وسماتها بالسرعة ومحدودية المشاركين فيها من أفراد ومؤسسات سياسية ومتخصصة بعدم الديمقراطية والرشادة المتعارف عليها علميا[٢٥].

٣- تدبير موارد التمويل الوطنية اللازمة لتحسين القدرات العسكرية :

اعتمدت كوريا الشمالية فى خططها لتدبير الموارد المالية اللازمة والتمويل الكافى لتنفيذ السياسات الخاصة بتعظيم وتحسين برامجها التسليحية- على الاستفادة من الخطط والبرامج التى نفذتها كل من كوبا وباكستان وايران وفنزويلا وبنما وجميعها تعرض لفرض عقوبات مالية واقتصادية أمريكية ودولية عليها بسبب رغبتها فى حيازة وتطوير برامجها للأسلحة التقليدية وغير التقليدية خلال الفترة بين عامى ١٩٦٠ و٢٠١٨.

لذا تمكنت كوريا الشمالية من الحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنفاق العسكري لدعم سياساتها للتسلح التقليدي وغير التقليدى؛ وعلى الرغم من صعوبة إيجاد مصادر دقيقة تشير إلى معدلات الإنفاق العسكري الكوري الشمالى، لذا تم الاعتماد على عدة مصادر منها تقارير وزارة الخارجية الأمريكية وتقارير وزارة الدفاع الأمريكية خاصة تلك المقدمة للكونجرس الأمريكى بمجلسيه النواب والشيوخ وكذلك تقارير وزارة الدفاع الكورية الجنوبية خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠١٦[٢٦]حيث اتفقت هذه التقارير على أن حوالي ربع مخصصات الإنفاق فى الميزانية العامة تتوجه إلى الإنفاق العسكري المتنامي سنويًّا، كما تراوح المتوسط السنوي للإنفاق العسكري الكوري بين أربعة إلى خمسة مليارات دولار في الفترة ما بين عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٧. وتم تخصيص نحو ثلث المبلغ السابق- وفقا لتقارير وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الدفاع الكورية- لتغطية تكاليف تطوير وإطلاق الصواريخ الباليستية الكورية بين عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٧ بما يتراوح بين مليار دولار ومليار ونصف المليار دولار، وقد مكنت المخصصات المالية السابقة كوريا الشمالية- وفقا لتقرير للاستخبارات الدفاعية الأمريكية صدر في نوفمبر ٢٠١٧- كوريا الشمالية من امتلاك نحو ٦٠ رأسًا

نوويًا[٢٧]، فيما يشير تقرير معهد استوكهولم لدراسات السلام الدولي الصادر في يوليو ٢٠١٨ إلى تقديرات أقل، إذ يشير إلى ما يتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ رأسًا نوويًا[٢٨]. علاوة على امتلاكها – وفقا لتقرير وزارة الدفاع الكورية الجنوبية الصادر في مايو ٢٠١٧– ترسانة من الأسلحة الكيميائية تشتمل على: غاز الخردل والكبريت والكلور والفوسجين والسارين؛ ويقدر مخزون الأسلحة الكيميائية لديها بما بين٢٥٠٠ إلى٥٠٠٠ طن؛ إلى جانب نجاحها فى امتلاك بعض الأسلحة البيولوجية التي تجعل لديها القدرة على إنتاج مسببات الأمراض كالجمرة الخبيثة والجدري والكوليرا... وغيرها[٢٩]. ويمكننا تفسير نجاح كوريا الشمالية فى تدبير تمويل أنشطتها العسكرية– إلى جانب ما تم عرضه فى موضع سابق من اعتبارها الإنفاق على برامجها وخططها التسليحية ضمن أولويات البقاء لها – بعدة آليات ووسائل من أهمها :

أ– الحفاظ على تحقيق معدل ايجابى للنمو الاقتصادي وزيادة الصادرات: أدركت القيادة الكورية أنه يتعين عليها فى سبيل استدامة توفر التمويل اللازم والكافى لسياساتها التسليحية الحفاظ على نمو الناتج المحلى الحقيقى حيث ارتفع هذا الناتج في عام ٢٠١٦ بنسبة قدرها ٣,٩٪ مقارنةً بعام ٢٠١٥، وهو أعلى معدل نمو شهده منذ عام ١٩٩٩. إلى جانب ماسبق؛ حافظت كوريا على الرغم من فرض العقوبات المالية والاقتصادية عليها من زيادة إجمالى الصادرات بنسبة ٤,٦٪ لاسيما صادرات المعادن، علاوة على زيادة إنتاج قطاع المناجم بما يعادل ٨,٤٪ والصناعات الكيمائية والثقيلة بما يعادل ٦,٧٪، مما ساهم فى زيادة العائد من هذه الصادرات والتى تراوح معدلها بين ٨٠٠ إلى ١٢٠٠ مليون دولار بين عامى ٢٠١٤ و٢٠١٧[٣٠]. ومن أبرز الدول التى تتوجه إليها صادرات كوريا الشمالية: روسيا ودول الاتحاد الأوروبي والصين والسلفادور والهند وأندونيسيا وباكستان والفلبين وسلوفاكيا؛ علاوة على قيام كوريا الشمالية بتصدير الفحم والحديد إلى مجموعة من الشركات الصينية الوسيطة في الفترة من ٢٠١٥ إلى نوفمبر٢٠١٧حيث قدرت قيمة صفقات الفحم التى تم تصديرها بنحو ٤٧٩١ مليون دولار تقريبًا، بينما بلغت تكلفة صادرات ركائز الحديد ما يقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار فى ذات الفترة وفقًا لتقارير لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن[٣١].

ب– إجراء إصلاحات جذرية على نظام الخدمة المدنية فى كوريا الشمالية بدءا من عام ٢٠١٢ بمايسمح لمديري المؤسسات الحكومية الخدمية الكبرى والمتوسطة وكذلك مديرى المصانع بتحديد رواتب الموظفين والعاملين وبما يتناسب مع احتياجات الدولة للإنفاق الحكومى عموما وللإنفاق العسكرى على وجه الخصوص، وتفويضهم كذلك فى صلاحيات التعيين والفصل للعمالة، كما استبدل نظام الجمعيات الزراعية

التعاونية والمساهمة بدلا من نظام الجمعيات الحكومية مما قاد إلى تحقيق نمو في القطاع الزراعي ونجاحه فى تلبية احتياجات الدولة من المحاصيل الغذائية الأساسية وبالتالى الإفلات من الخضوع" لابتزاز" الدول الكبرى والمحيطة ومنها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان التى كانت تشترط تخلى كوريا الشمالية عن خططها وبرامجها التسليحية غير التقليدية عموما والنووية بصفة خاصة لإمدادها باحتياجاتها الضرورية من الحاصلات الزراعية الغذائية خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٨[٣٢].

جـ- تأسيس مشاركات تجارية وتكنولوجية دولية؛ استطاعت كوريا الشمالية خلق شراكات مع بعض الدول الآسيوية مثل الصين التي تعتبر أكبر الدول التجارية الشريكة لها، حيث ارتفع حجم الصادرات الكورية إلى الصين ما يعادل ٢,٥٧ مليار دولار في عام ٢٠١٥ إلى ما يصل لحوالي ٥,٥١ مليار دولار وذلك وفقًا لتقرير احصاءات التجارة العالمية الصادر في عام ٢٠١٧ عن صندوق النقد الدولى[٣٣]. ولا يقتصر الدور الصيني على التبادل التجاري الضخم فقط، بل يتعداه إلى تقديم الدعم الفني والتكنولوجى لبرامج تطوير الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية الكورية الشمالية، وكذلك قيام مؤسسات مالية وشركات ضخمة وبنوك صينية بتسهيل التحويلات النقدية إلى كوريا الشمالية. وتضم قائمة الدول التي تحتل نسبًا متنامية في تجارتها مع كوريا الشمالية كلاً من: الهند، وباكستان، وروسيا، وبوركينافاسو؛ وفنزويلا، وكوبا، وايران.... وغيرها من الدول[٣٤].

د- توظيف تحويلات العمالة الكورية الشمالية من الخارج: تمكنت كوريا الشمالية – وفقا لتقارير مجلس الأمن– باستخدام علاقات حزب العمال الكوري مع شركة (Rungrado) التي يعمل لديها أكثر من ١٠ آلاف موظف وتمتلك فروعًا في أكثر من ٦٠ دولة فى العالم، فى تسهيل وإلحاق الألاف من العمال والفنيين الكوريين الشماليين بفرص عمل فى عدة دول خارجية أبرزها: بولندا وروسيا والصين وعدد من الدول العربية الخليجية والدول الأوروبية؛ بهدف تدبير مبالغ ضخمة من العملات الأجنبية لحكومة كوريا الشمالية واستغلالها في تمويل تطوير ترسانتها من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية[٣٥]. وعلى الرغم من قيام مجلس الأمن فى ديسمبر ٢٠١٧ بإصدار قرار يطالب بموجبه الدول الأعضاء بإعادة هذه العمالة لكوريا الشمالية غير أن الشركات الخاصة التى تعمل بها غالبية هذه العمالة رفضت تنفيذ القرار متذرعة بالاعتبارات والتداعيات الاقتصادية والانسانية[٣٦]؛ مما يسمح باستمرار تدفق تحويلات هذه العمالة من العملات الأجنبية للحكومة الكورية ويمكنها من الاستمرار فى تدبير الموارد المالية الكافية واللازمة لتنفيذ سياساتها الخاصة بتحسين قدراتها العسكرية.

هـ- زيادة مبيعات السلاح: غنى عن البيان أن كوريا الشمالية من أوائل الدول النامية الناشطة فى سوق تجارة الأسلحة على المستوى العالمى لاسيما فى مجال الأسلحة الصغيرة وتوفير قطع الغيار وتقديم برامج الصيانة للأسلحة الروسية الشهيرة؛ لذا تجني كوريا الشمالية أموالًا ضخمة كحصيلة لمبيعاتها من السلاح إلى دول فى منطقة الشرق الأوسط وشمال ووسط أفريقيا والتى اعتمدت لفترة طويلة فى ترسانتها العسكرية على الأسلحة الشرقية المقدمة لها من روسيا ودول شرق أوروبا، ورصد المراقبون عددًا من صفقات السلاح الموجهة إلى دول إفريقية في الفترة بين عامى ٢٠١١و٢٠١٧، وفقا لتقارير لجنة العقوبات بالأمم المتحدة من أبرزها: تصدير منظومات الدفاع الجوي المحمولة وقذائف سطح إلى موزمبيق، وأيضًا تجديد سفن خفر السواحل في أنجولا، وبناء سفن في سريلانكا، بالإضافة إلى تصدير أسلحة وتدريب الحرس الرئاسي بالكونجو، وصيانة الدبابات الروسية الشهيرة ت٧٢؛ وتصدير مكونات وأجزاء الصواريخ البالسيتية لكل من ايران وحزب الله فى لبنان وجماعة الحوثى فى اليمن(٣٧).

و- الانخراط فى أنشطة الاقتصاد السرى العالمى: وجهت تقارير لجنة العقوبات بالأمم المتحدة اتهامات لكوريا الشمالية بممارسة أنشطة اقتصادية غير مشروعة عالميا من قبيل ارتكاب جرائم أمن المعلومات أو مايعرف" بالجرائم السيبرانية"؛ وتجارة المخدرات بهدف توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على سياساتها العسكرية. ففى مجال جرائم أمن المعلومات تم اتهام كوريا الشمالية بأنها تمكنت بين عامى ٢٠١٢ و٢٠١٧ من تطوير شبكة تحويلات مالية مشبوهة باستخدام البنية التحتية الذكية للصين وماليزيا بهدف سرقة أموال بعملات مختلفة تقليدية وإلكترونية وتحويلها إلى حسابها؛ كما اتُّهمت كوريا الشمالية، في فبراير ٢٠١٦، بسرقة ٨١ مليون دولار من حساب البنك المركزي ببنجلاديش لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكى بنيويورك، ناهيك عن الهجمات الإلكترونية المتكررة على بنوك ومؤسسات تابعة لكوريا الجنوبية(٣٨)، فوفقًا لتقرير صادر عن شركة الأمن السيبراني الروسية "كاسبيرسكي" في أبريل ٢٠١٧، فإن النظام الكوري الشمالي يرتبط بالهجمات الإلكترونية على ١٨ دولة وذلك بغرض تعظيم مكاسبها المالية مستخدمة فى ذلك العملات الافتراضية الإلكترونية ومنها البيتكوين في تحويلاتها، كما تحتفظ باحتياطيات نقدية ضخمة لدى الصين من العملات الأجنبية والافتراضية لتمويل حركة تجارتها الخارجية مع الصين علاوة على تمويل أنشطة التعاون التكنولوجى المشترك فى مجال تطوير الأسلحة التقليدية وغير التقليدية(٣٩). إلى جانب ماسبق؛ ثمة اتهامات أمريكية متكررة لكوريا الشمالية بالضلوع المكثف فى تصنيع وتصدير الأنواع المختلفة من المواد المخدرة والتي تصل إلى مناطق مختلفة من العالم، والتي تتصاعد بصورة غير مسبوقة مع تشديد

العقوبات على كوريا الشمالية[٤٠]. وتذهب هذه الاتهامات إلى حد اعتبار كوريا الشمالية مع ايران– أحد قنوات تصدير المواد المخدرة الأفغانية للسوق العالمى وبصفة خاصة للدول الأوروبية ودول شرق آسيا خاصة كوريا الجنوبية واليابان وماليزيا وتايلاند[٤١]؛ وهى المزاعم التى لم تؤيدها أى من الدول المشار إليها.

مماسبق؛ يتبين نجاح كوريا الشمالية فى تدبير مصادر تمويل داخلية لتطوير منظومتها التسليحية من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية؛ إلى جانب توظيف علاقتها الاستراتيجية ببعض الدول" الصديقة والحليفة" لها–ومن أبرزها الصين وروسيا– فى خرق العقوبات المالية والاقتصادية المفروضة عليها فى إمدادها ببعض مصادر التمويل المرتبطة بالتجارة الخارجية علاوة على التعاون الجاد والحيوى فى الجوانب الفنية والتكنولوجية المرتبطة بتطوير صناعة الأسلحة، لذا سعت إدارة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب للضغط على الصين من أجل الحد من دعمها لكوريا الشمالية وهو ما تحقق جزئيا بإعلان الصين في أغسطس ٢٠١٧ عن توقف عملياتها لاستيراد الفحم من كوريا الشمالية حتى نهاية عام ٢٠١٧، وهو الأمر الذى تحسبت له كوريا الشمالية جيدا وفى وقت مبكر حيث نجحت فى خلق شبكة من المصالح بين شركاتها والشركات الخاصة فى كل من كوريا الجنوبية والصين وروسيا لخرق العقوبات المالية والاقتصادية الدولية وبالتالى تدبير الموارد المالية المطلوبة للإنفاق العسكرى ومنع أية أزمات اقتصادية ضخمة لديها من شأنها أن تؤدي إلى وقف أو تجميد أو تخفيض الإنفاق على برامج تطوير الأسلحة بنوعيها التقليدى وغير التقليدي، علاوة على نجاحها فى استغلال وتوظيف الثغرات المتعددة في نظام التحويلات النقدية العالمية للإفلات من تطبيق العقوبات الدولية عليها ولتسهيل تحويلاتها المالية المشبوهة. ووفقا لبعض المتخصصين[٤٢]؛ فإن كوريا الشمالية تسعى في الوقت الراهن لتطوير أسلحة نووية أقل كلفة مما سيقلل من الحاجة إلى التسليح التقليدي الذى سيحقق بدوره وفورات مالية للميزانية من شأنها أن تواجه العقوبات الموقعة عليها لأكثر من خمس سنوات قادمة؛ وهو الأمر الذى دفع مجلس الأمن فى ديسمبر ٢٠١٧ للإعراب عن بالغ قلقه من أن مبيعات جمهورية كوريا الشمالية من الأسلحة المشمولة بالحظر قد حقّقت إيرادات يجري تحويل وجهتها نحو امتلاك الأسلحة النووية والقذائف التسيارية[٤٣].

ثانيا : السياسات الخارجية الكورية الشمالية المساندة/ الداعمة

يقصد بالسياسة الخارجية للدولة جميع الأنشطة الخارجية لهذه الدولة والتى تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى وجميع الفواعل فى النسق الدولى أو أقلمة أنشطتها بما يكفل الحفاظ على الوضع القائم وتحقيق أهداف الدولة صاحبة السياسات الخارجية المخططة والمحددة سلفا[٤٤]. لذا سعت كوريا

الشمالية إلى القيام بعدد من الأنشطة والتحركات السياسية لتغيير سلوك الدول فى البيئتين الإقليمية والعالمية ومنظمات المجتمع الدولى، وكذلك استيعاب أو امتصاص ضغوط الدول الرافضة أو المعارضة لتحسين قدراتها العسكرية فى مجال حيازة وتطوير الأسلحة التقليدية وغير التقليدية؛ ومن أهم الأنشطة التى قامت بها تحقيقا للأهداف السابقة ما يلى:

١- مواجهة العقوبات الدولية والتحايل عليها:

تشمل العقوبات الدولية كل التدابير والإجراءات التي تختص الدول- بشكل فردي- أو المنظمات الدولية التي تمثل المجتمع الدولي بفرضها بشكل رئيسي ضد الدولة التي انتهكت أحكام القانون الدولي؛ وتتنوع أشكال العقوبات بتنوع الهدف من فرضها؛ إذ قد تتخذ شكلاً إقتصادياً وتجارياً وعسكرياً، دبلوماسياً أو مالياً[٤٥].

وقد اعتمدت الولايات المتحدة على استخدام مجلس الأمن فى استصدار نحو ١١ قراراً بفرض العقوبات المالية والاقتصادية وبالإضافة إلى العقوبات على نحو ٤٨ مسئولاً فى كوريا الشمالية سواء كانوا أعضاء فى الحزب الحاكم أو مسئولين عسكريين أو مديرى شركات وأجهزة على صلة وثيقة بصناعة الأسلحة التقليدية أو الأسلحة غير التقليدية؛ وتمكنت من إقناع كل من روسيا والصين إلى جانب فرنسا وبريطانيا بالموافقة على هذه القرارات على الرغم من العلاقات الوثيقة التى تربط كوريا الشمالية بكلتا الدولتين–روسيا والصين– وذلك اعتماد على مواد الفصل السابق من ميثاق الأمم المتحدة والتى اعتبرت بموجبها السياسات الكورية التسليحية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدولى. ولوحظ أن جل هذه القرارات– والأشد والأقسى من حيث فرض العقوبات ومجالاتها– صدرت فى عام ٢٠١٧ وهو العام الأول فى فترة حكم الرئيس الأمريكى دونالد ترامب والذى أكد على سلاح العقوبات باعتباره الوسيلة والأداة الأكثر فعالية وتأثيرا لوقف سياسات كوريا الشمالية لتعزيز ترسانتها العسكرية. وتشمل قائمة هذه القرارات مايلى[٤٦] : القرار ٨٢٥ (١٩٩٣)، والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والقرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، والقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، والقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، والقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، والقرار ٢٠٨٧ (٢٠١٣)، والقرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، والقرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، والقرار ٢٣٢١(٢٠١٦)، والقرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧)، والقرار رقم ٢٣٧١(٢٠١٧) ، والقرار ٢٣٧٥(٢٠١٧) والقرار ٢٣٩٧(٢٠١٧). وقد طالبت الأمم المتحدة فى هذه القرارات جميعا كوريا الشمالية بالتخلى عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وأن توقف فورا جميع الأنشطة ذات الصلة؛ وبأن لا تقوم بأي عملية أخرى من عمليات الإطلاق التي تستخدم تكنولوجيا

القذائف التسيارية أو بتجارب نووية أو أي شكل آخر من أشكال الاستفزاز؛ وبأن توقف جميع أنشطتها المتصلة ببرنامج القذائف التسيارية، وأن تعيدَ، في هذا السياق، إقرار التزاماتها السابقة بوقف عمليات إطلاق القذائف؛ وبأن تتخلى عن أية برامج أخرى قائمة في مجال أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. علاوة على إدراج عدة كيانات عسكرية وتجارية كورية شمالية وحظر التعامل معها دوليا ومصادرة أموالها وممتلكاتها ومن أبرزها:١– شركة كانغبونغ التجارية (KANGBONG TRADING CORPORATION) : وهى التى تقوم ببيع أو توريد أو ونقل أو شراء المعادن أو الغرافيت أو الفحم أو البرامجيات، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو منها، حيث يمكن أن تستفيد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو حزب العمال الكوري من الإيرادات أو السلع التي تلقتها المؤسسة؛ والتى تشرف عليها وزارة القوات المسلحة الشعبية. ٢ – مؤسسة كومسان التجارية الكورية (KOREA KUMSAN TRADING CORPORATION) : والتى يملكها أو يسيطر عليها المكتب العام للطاقة الذرية، الذي يشرف على البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو تعمل أو تزعم العمل لصالح المكتب أو نيابة عنه، بشكل مباشر أو غير مباشر. و٣ –مصرف كوريو (KORYO BANK) : الذى يعمل في قطاع الخدمات المالية ضمن اقتصاد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهو مرتبط بالمكتب ٣٨ والمكتب ٣٩ لحزب العمال الكوري. و٤ –القوة الصاروخية الاستراتيجية للجيش الشعبي الكوري: مكلفة بتطوير جميع برامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهي المسئولة عن عمليات إطلاق قذائف سكود (SCUD) ونودونغ (NODONG).

كما حظرت قرارات مجلس الأمن على كوريا الشمالية توريد أو بيع أو نقل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، انطلاقا من أراضيها أو بواسطة رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها الفحم والحديد وركاز الحديد، وأن تحظر جميعُ الدول شراء هذه المواد من كوريا من قبل رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، سواء كان منشأ تلك المواد أو لم يكن في أراضي كوريا. وكذلك منع كوريا الشمالية من توريد أو بيع أو نقل الأغذية البحرية (ما فيها الأسماك، والقشريات، والرخويات، وغيرها من اللافقاريات المائية بجميع أنواعها بشكل مباشر أو غير مباشر، من أراضيها أو عن طريق رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها، وأن تحظر جميع الدول شراء هذه الأصناف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قِبل رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، سواء كان منشأ تلك الأصناف أم لم يكن في أراضي كوريا الشعبية الديمقراطية،علاوة على منعها من توريد أو بيع أو

نقل الرصاص وركاز الرصاص، بشكل مباشر أو غير مباشر، من أراضيها أو عن طريق رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها، وأن تحظر جميع الدول شراء هذه الأصناف من كوريا من قِبل رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، سواء كان منشأ تلك الأصناف أم لم يكن في أراضي كوريا وامتدت قائمة الحظر التى تضمنتها قرارات مجلس الأمن حرمان رعايا كوريا العاملين فى دول أخرى من تحويل مدخراتهم لأسرهم داخل كوريا خوفا من استخدام الحكومة الكورية الشمالية لهذه المدخرات فى تمويل ودعم برامجها المحظورة للأسلحة النووية والقذائف الصاروخية ، بل ومطالبة الدول المضيفة فى مرحلة تالية بإلغاء التراخيص والموافقات الخاصة بعمل هؤلاء الأفراد فى أراضيها وإعادتهم لوطنهم الأم فى كوريا. بالإضافة لماسبق؛ حظرت القرارات على الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة افتتاح مشاريع مشتركة جديدة أو كيانات تعاونية جديدة مع كيانات أو أفراد تابعين لكوريا الشعبية أو التوسع في مشاريع مشتركة قائمة بالفعل من خلال توظيف استثمارات إضافية فيها، وذلك من قِبل رعاياها أو في أراضيها، وسواء كانت هذه الكيانات أو هؤلاء الأفراد يعملون لحساب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو بالنيابة عنها أم لا؛ وفى مرحلة تالية تم مد الحظر للبنوك والمصارف وشركات الخدمات المالية .

ومع استمرار الحكومة الكورية فى المضى فى سياساتها لتعزيز قدراتها وإمكاناتها العسكرية؛ طالب مجلس الأمن فى قرارته الدول الأعضاء بالقيام بتفتيش السفن في أعالي البحار، بموافقة دولة العلم، إذا توافرت لديها معلومات تفيد بوجود أسباب وجيهة للاعتقاد بأن حمولة هذه السفن تشتمل على أصناف يحظر توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها لكوريا الشمالية؛ علاوة على مطالبته الدول الأعضاء بحظر قيام رعاياها والأشخاص الخاضعين لولايتها والكيانات المسجلة في إقليمها أو الخاضعة لولايتها والسفن التي ترفع علمها بتيسير نقل أي بضائع أو أصناف يجري توريدها أو بيعها أو نقلها إلى كوريا الشعبية أو منها من سفينة أو إلى سفينة تحمل علم تلك الجمهورية، وأن تحظر عليهم المشاركة في تلك العمليات؛ كذلك إلزام الدول الأعضاء بتقديم تقارير دورية لمجلس الأمن بشأن التدابير الملموسة التي تتخذها من أجل التنفيذ الفعال لأحكام هذه القرارات.

ونظرا لتكثيف الحكومة الكورية عمليات الاختبار للصواريخ الباليستية الجديدة و تجارب التفجير النووى خلال النصف الثانى من ٢٠١٧ ؛ تضمن قرارا مجلس الأمن اللذان صدرا فى سبتمبر وديسمبر ٢٠١٧ تشديدا أكثر للعقوبات الاقتصادية وتوسيعا لمجالات وقطاعات عملها لتشمل : قيام الدول الأعضاء

بمنع توريد جميع المواد المكثفة وسوائل الغاز الطبيعي وجميع أنواع المنتجات النفطية المكررة أو بيعها أو نقلها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عبر أراضيها أو على يد رعاياها، أو باستخدام سفن أو طائرات ترفع علمها، وسواء كان منشأ تلك المنتجات في أراضيها أو لم يكن، ويقرر ألا تشتري جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلك المنتجات؛ بالإضافة إلى منع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن توريد المنسوجات– بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأنسجة ومنتجات الألبسة المصنعة جزئيا أو كليا– أو بيعها أو نقلها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أراضيها أو على يد رعاياها أو باستخدام سفن أو طائرات ترفع عَلَمَها، وأن تحظر جميع الدول شراء هذه الأصناف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قبل رعاياها أو باستخدام سفن أو طائرات ترفع عَلَمَها، سواء كان منشأ تلك الأصناف في أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو لم يكن، إلى جانب منع جميع الدول الأعضاء من إصدار تراخيص عمل لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ولاياتها القضائية ومنعها من الدخول إلى أراضيها؛ علاوة على مطالبة الدول الأعضاء بحظر افتتاح وتعهد وتشغيل جميع المشاريع المشتركة أو الكيانات التعاونية، الجديدة منها والقائمة، مع كيانات أو أفراد تابعين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك من قِبل رعاياها أو في أراضيها، وسواء كانت هذه الكيانات أو هؤلاء الأفراد يعملون لحساب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو بالنيابة عنها أم لا.

ومنحت قرارات مجلس الأمن كافة السلطات والصلاحيات اللازمة فيما يتعلق بمصادرة الأصناف والسلع المحظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب القرارات أو هذا القرار، والتي يتم ضبطها في عمليات التفتيش، وبالتخلص من تلك الأصناف كأن يكون ذلك بتدميرها، أو بإبطال مفعولها أو صلاحيتها للاستعمال، أو بتخزينها أو نقلها إلى دولة غير دولة المنشأ أو دولة المقصد لغرض التخلص منها.

ومع بداية ديسمبر ٢٠١٧ ؛ وإزاء تسارع معدلات الإنجاز الكورية الشمالية فى إطلاق نسخا مطورة ومحدث من الصواريخ الباليستية بالإضافة إلى إجراء ثلاث تفجيرات نووية فى غضون شهرين أحدهما لتفجير قنبلة هيدروجينية قام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم ٢٣٩٧ لسنة ٢٠١٧ والذى تم بموجبه فرض حظر اقتصادى كامل على كوريا الشمالية شمل مايلى[٤٧]: منع كوريا الشعبية الديمقراطية من توريد المنتجات الغذائية والزراعية والآلات والمعدات الكهربائية والمنتجات الأرضية والحجرية بما في ذلك المغنسيت والمغنيسيا والخشب والسفن أو بيعها أو نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أراضيها أو على يد رعاياها، أو باستخدام سفن أو طائرات ترفع علمها، وأن تحظر جميع الدول على رعاياها شراء السلع والمنتجات

المذكورة أعلاه من كوريا؛ كما حظر عليها بيع حقوق الصيد أو نقلها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك حظر توريد جميع الآلات ذات الاستخدام الصناعي والحديد والصلب وغير ذلك من المعادن أو بيعها أو نقلها إليها بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر أراضي تلك الدول أو على يد رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي تحمل علمها أو خطوط أنابيب أو سكك حديدية أو مركبات تابعة لها، سواء أكان ذلك انطلاقا من أراضيها أم لا. وطالب المجلس فى قراره الدول الأعضاء بإعادة جميع الرعايا والمواطنين الكوريين الشماليين الذين يكسبون دخلا في إطار الولاية القضائية لتلك الدول وجميع الملحقين التابعين لحكومة كوريا المكلفين بمراقبة السلامة الذين يشرفون على العاملين الكوريين في الخارج ية فورا وفي غضون مهلة لا تتجاوز ٢٤ شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار, إلى جانب إلزام جميع الدول الأعضاء بتقديم تقرير معلومات عن جميع رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يكسبون دخلا وأعيدوا إلى الوطن من تاريخ اتخاذ هذا القرار.

وألزم القرار الدول الأعضاء بوقف الممارسات غير المشروعة لكوريا الشمالية لخرق الحظر والعقوبات المفروضة عليها ومن بينها تصدير الفحم وغيره من الأصناف المحظورة من خلال ممارسات بحرية احتيالية والحصول على البترول بصورة غير قانونية من خلال نقله من سفينة لأخرى؛ ورخص لها فى هذا الشأن القيام بحجز وتفتيش وتجميد أية سفينة في موانئها و أية سفينة خاضعة لولايتها القضائية في مياهها الإقليمية؛ وكذلك الطلب من غيرها من الدول الأعضاء المعنية بالأمر معلومات إضافية تتعلق بالمسائل البحرية ومسائل الشحن لأغراض منها تحديد ما إذا كان منشأ الصنف أو السلعة أو المنتج جمهوريةَ كوريا الشعبية الديمقراطية.

واستكمل مجلس الأمن فى قراره حظر الأنشطة المرتبطة بالنقل والتجارة حيث طالب الدول الأعضاء بحظر تقديم الرعايا والأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية والكيانات المنشأة في أراضيها أو الخاضعة لولايتها القضائية لخدمات التأمين أو إعادة التأمين للسفن المخالفة للحظر؛ وإلغاء كل دولة من الدول الأعضاء تسجيل أي سفينة تتوافر لدى هذه الدول أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأنها كانت ضالعة في تنفيذ أنشطة أو نقل أصناف بما يخالف الحظر المفروض بموجب قرارات مجلس الأمن؛ علاوة على منع توريد أي سفن جديدة أو مستعملة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو بيعها أو نقلها إليها بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر أراضيها أو على يد رعاياها، أو باستخدام السفن أو الطائرات التي تحمل أعلامها، سواء أكان انطلاقا من أراضيها أم لا.

تعد العقوبات المالية والاقتصادية السابق عرضها تفصيلا وفقا لآراء كثير من قادة دول العالم وفى مقدمتهم الرئيس الأمريكى دونالد ترامب والروسى فلاديمير بوتين والصينى هيوه شى جينج – من أقسى وأشد العقوبات التى تم فرضها على دولة عضو بالأمم المتحدة بموجب قرارات دولية وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة خاصة فى ظل إلزام الدول الأعضاء بتقديم تقارير دورية للجنة المعنية بهذه العقوبات فى الأمم المتحدة ؛ علاوة على توجيه اللجنة للدول الأعضاء بتحمل المسئولية الكاملة فى حال وقوع بعض أوجه القصور من أجهزتها ورعاياها فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل والشامل لهذه العقوبات(٤٨).

لذا استعشر مجلس الأمن الحرج البالغ من فرضه للعقوبات السلف بيانها فى قراراته المتتالية نظرا ليقينه التام– من واقع التقارير الدورية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية– من معاناة غالبية سكان كوريا الشمالية من التأثيرات السلبية للعقوبات التى تم فرضها بموجب قراراته والتى تسببت فى القصور الكبير والنقص الحاد لخدمات الأمن الغذائي والرعاية الطبية، بمن فيهم عدد هائل من النساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة المعرضين لخطر الإصابة بسوء التغذية؛ علاوة على معاناة ما يقرب من ربع مجموع السكان من سوء التغذية المزمن؛ ومع ذلك اكتفى المجلس فقط فى قراراته بالإعراب عن انزعاجه الشديد إزاء المشاق الجسيمة التي يتعرض لها السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية(٤٩).

على الرغم من شدة وقسوة العقوبات المالية والاقتصادية الدولية التى تم فرضها من المجتمع الدولى بموجب قرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة؛ إلا أنها لم توقف أو تعرقل أو تقيد السياسات الكورية الخاصة بتحسين قدراتها العسكرية؛ ويمكننا تفسير ذلك بعدة أسباب منها :

١– موازنة النظام السياسى فى كوريا الشمالية بين تكاليف وأعباء وتداعيات العقوبات المالية والاقتصادية عليها وبين التصورات والإدراكات الخاصة بالفوائد والمكاسب المادية والمعنوية الخاصة بتنفيذ سياسات تحسين قدراتها العسكرية من العتاد الحربى والأسلحة التقليدية وغير التقليدية اللازمة لها لتحقيق الردع من التوجهات والنوايا الأمريكية والكورية الجنوبية واليابانية وهو هدف سياسى طويل واستراتيجى يهون فى سبيل تحقيقه ماتتعرض له من عقوبات. يرتبط بماسبق تصور وإدراك القيادة الكورية الشمالية ممثلة فى الرئيس كيم جونج أون من هدف الولايات المتحدة وأعضاء مجلس الأمن هو تقليل قدرة كوريا الشمالية على متابعة برامجها النووية وإلحاق الألم بالنظام دون زيادة خطر نشوب صراع عسكري مباشر معها؛ وهو إدراك إلى حد ما أثبتت تطورات العقوبات صوابه حيث لم تتوقف السياسات التسليحية لكوريا الشمالية بل استمرت فى

تنفيذ البرامج والخطط المعدة سلفا لتطوير قدراتها العسكرية من الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية؛ لذلك كانت كوريا الشمالية تتوقع أنماط وأشكال العقوبات الدولية الجديدة المزمع استصدار قرارات بشأنها من مجلس الأمن ومن ثم أتيح لصانع القرار فيها الموازنة بين المنافع المتحققة من تنفيذ سياساتها التسليحية وبين التكاليف المتوقعة من تبعات تنفيذ القرارات الجديدة من مجلس الأمن.

٢– علاوة على ذلك، فإن العقوبات لا تطبق إلا بعد استصدار القرارات الخاصة بها من مجلس الأمن إضافة إلى اتخاذ الإجراءات التنفيذية من لجنة العقوبات ومن الدول الأعضاء وهى الإجراءات التى تستلزم فترة تتراوح بين شهر إلى ثلاثة شهور لتطبيقها بشكل واضح وصارم ؛ وهو ما يعنى أن النظام الكورى الشمالى لديه الوقت المتاح والمطلوب للتكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة التي سيواجهها بعد فرض حزمة العقوبات وتطبيقها بشكل صارم. وبعبارة أخرى، فإن ما يعتبره الفاعلون الدوليون– ممثلا فى الولايات المتحدة ومجلس الأمن –من تأثيرات حازمة وهائلة للعقوبات الدولية معاقبة كانت هامشية للغاية في التأثير على تفضيلات وتصورات صانع القرار فى كوريا الشمالية؛ وبالتالى فشلت الرسائل التى حاولت الولايات المتحدة ومجلس الأمن إجبار كوريا الشمالية بموجبها على الاختيار بين نمو اقتصادها وتطوير أسلحتها غير التقليدية والتقليدية، مما شجع كوريا الشمالية على الإسراع في إكمال برنامجها النووي وخططها لتطوير الصواريخ الباليستية؛ والبدء في التفاوض على تخفيف ورفع العقوبات المفروضة عليها فى مرحلة تالية. ويقدم ماسبق؛ مثالاً آخر على معضلة التكنولوجيا الزمنية: فكوريا الشمالية لا يمنعها من استكمال سياساتها سوى القليل من العقبات التقنية التي يجب عبورها ، لكن العقوبات الدولية الجديدة تستغرق وقتًا طويلاً لتنفيذها وهو ما استطاعت كوريا الشمالية توظيفه بكفاءة تامة. لذا من الصعب استخلاص استنتاجات حول كيفية تأثير العقوبات المتعددة الأطراف ضد بيونغ يانغ على السلوك السياسي لكوريا الشمالية؛ فهل سعى الرئيس الكورى كيم إلى عقد قمة مع الرئيس الأمريكى ترامب فى سنغافورة فى يونيه ٢٠١٨ لأنه يائس من أجل تخفيف العقوبات الدولية المفروضة على كوريا وبالتالى إعلان الاستعداد عن تقديم تنازلات بشأن سياساته التسليحية لهذه الغرض؟؛ أم أنه سعى بذهابه للقمة لضمان الاعتراف الفعلى بكوريا الشمالية كقوة نووية؟ ، مما أدي إلى فجوة كبيرة في التوقعات الدبلوماسية.

ويتوافق ماقررته الحكومة الكورية الشمالية مع ما أكد عليه المتخصصون فى الشأن الكورى الشمالى من أن صانعي القرار أكثر استعدادًا لدفع التكاليف وإدارة المخاطر لتجنب فقدان أي شيء يمتلكونه بالفعل من الحصول على شيء لم يكن لديهم حتى الآن(٥٠)؛ وهو ماينطبق على حاجة كوريا الشمالية لتطوير

أسلحتها التقليدية وغير التقليدية لردع التهديدات الموجهة له من الولايات المتحدة وحلفاء فى منطقة شرق آسيا .

٣- توظيف الحكومة الكورية لبعض الثغرات فى نصوص القرارات وإجراءات لجنة العقوبات الدولية؛ ومن بين هذه الثغرات تجاهل السفن التي ترفع علم كوريا الشمالية أو التي يسيطر عليها ذلك البلد أو يستأجرها أو يشغلها عمداً الشروط القاضية بتشغيل نظم التعرف الآلي التي جُهزت بها وذلك بغية التهرب من رصد تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث إنها تمتنع عن تشغيل هذه النظم لحجب تاريخ حركتها الكامل(٥١). علاوة على نجاح كوريا فى التوسع فى استخدام الاستثناءات المحدودة فى قرارات مجلس الأمن والخاصة بعدم انطباق أحكام العقوبات على الموانى والسكك الحديدية بمنطقتى راجين وخاسان فى كل من روسيا و كوريا.علاوة على إعفاء قرارات مجلس الأمن للسلع والمعدات التى يتم استخدامها لمشروعات واستثمارات روسية وصينية متعلقة بالطرق والسكك الحديدية والموانى والمطارات فى داخل كوريا من العقوبات المالية والاقتصادية مما سمح لكوريا الشمالية باستيراد الالآت والمعدات اللازمة لصناعتها العسكرية تحت ستار المعدات المدنية بالإضافة إلى تصديرها للفحم والمواد الطبيعية والخامات الأخرى(٥٢)؛ وبالتالى فإن التأثير السلبية للعقوبات الدولية على كوريا الشمالية ظلت محدودة للغاية مقارنة بما كان متوقعا منها .

٤- التوظيف الكورى الإيجابى للسوق السوداء العالمية فى الحصول على احتياجاتها التكنولوجية ومن مصادر الطاقة ؛ فغنى عن البيان أن تكلفة الحصول على السلع والخدمات من السوق السوداء العالمية أعلى من مثيلاتها من السوق المفتوحة والمتاحة ؛ وهذا ما نجحت الحكومة الكورية فى تحمله خلال عام ٢٠١٧ من خلال استخدام سفن وشركات كورية شمالية متخصصة فى الخارج لخرق هذه العقوبات والتحايل عليها وبالتالى توريد وتصدير السلع والخدمات من وإلى كوريا بشكل يصعب رصده خاصة فى ظل عدم مسئولية الدول ناهيك عن عجزها على التحكم الكامل والشامل فى ممارسات وأنشطة القطاع الخاص والشركات التابعة له(٥٣). وقد نجحت الحكومة الكورية الشمالية فى تأسيس علاقات متعددة ومتشابكة بين شركات كورية شمالية وشركات نظيرة لها فى كل من كوريا الجنوبية واليابان والصين وروسيا وسوريا وايران وباكستان؛ مما سمح فى خرق العقوبات الدولية التى تم فرضها بموجب قرارات مجلس الأمن على كوريا الشمالية وهو ما رصدته تقارير لجنة العقوبات الدولية وكشفت عنه تقارير بعض أجهزة ووكالات الاستخبارات الكورية والأمريكية ومنها ماجاء فى أحد تقارير إدارة الجمارك الكورية الجنوبية من قيام ثلاث شركات كورية جنوبية باستيراد أكثر من ٣٥ ألف طن من الفحم والحديد الكوري الشمالي علاوة على بضائع أخرى كورية

شمالية عبر روسيا بين أبريل وأكتوبر ٢٠١٧؛ مما ساهم فى حصول كوريا الشمالية على نحو ٣٠٩ ملايين من الدولارات؛ علاوة على حصولها على ملايين أخرى من صادراتها غير المشروعة وخصوصا الحديد والصلب الى الصين والهند ودول أخرى ما در عليها نحو ١٤٠٠ مليون دولار من أكتوبر ٢٠١٧ حتى مارس ٢٠١٨. وكشفت تقارير الجمارك الكورية الجنوبية أيضا عن نجاح كوريا الشمالية فى تصدير شحنات الفحم الخاصة بها بعد إتمام نقلها أولا إلى روسيا حيث تم تعديل شهادة منشأها ومصدرها إلى شحنات روسية بواسطة وثائق مزورة قبل أن يتم تحميلها على سفن متوجهة الى كوريا الجنوبية(٥٤).

٢- الحفاظ على أواصر التعاون الحذر مع الصين:

حافظت الصين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن فى سياستها تجاه قضية الأمن فى منطقة شرق آسيا عموما وشبه الجزيرة الكورية خصوصا من وجهه النظر الجيوسياسية على أن تكون كوريا الشمالية (منطقة عازلة) ضد أى تدخل أو عدوان خارجي خاصة فى ظل محاصرة الولايات المتحدة للصين بمجموعة من الدول الحليفة لها مثل كوريا الجنوبية واليابان وتايوان والفلبين(٥٥). لذا تعتبر الصين أى تهديد محتمل لكوريا الشمالية بمثابة تهديد لها على الرغم من توكيد الإدارة الأمريكية المستمر على " تسلط واستبداد النظام السياسى في كوريا الشمالية". ونظرا لتنامى الطموحات الصينية فى السياسات العالمية المتعلقة بالأمن والاستقرار ونزع التسلح النووى وبصفة خاصة فى منطقة شرق آسيا تجدد الصين التزامها– كقوة في شرق أسيا– بمساندة كوريا الشمالية، بغض النظر عن كونها " نظاماً قمعياً". لذا تمكنت الصين على مدى عقود طويلة من أن تظل الدولة الوحيدة والحليف الأوثق التي تقف فى صف كوريا الشمالية، وفي وجه أي تدخل عسكري يهددها من أية دولة في العالم وتحديداً الولايات المتحدة ، وهو الموقف والتوجه الذى يتسق مع المادة الثانية من معاهدة الصداقة بين الصين وكوريا الديمقراطية الموقعة بين الدولتين فى عام ١٩٦١ وتم تمديدها لعام ٢٠٢١– التى أكدت على أن " تتخذ الأطراف المتعاقدة جميع التدابير اللازمة لضمان العمل المشترك لمنع أي اعتداء على أية الدولة من الأطراف المتعاقدة، وإن تعرض طرف من الأطراف المتعاقدة إلى أى هجوم مسلح من بلد واحد أو عدة بلدان يعتبر في حالة حرب، يلتزم معه الطرف المتعاقد ببذل قصارى جهده لتقديم المساعدات العسكرية وغيرها"(٥٦) .

وقد عززت الروابط الاقتصادية التحالف الاستراتيجى الكورى الشمالى والصين حيث تعد الصين الحليف الاقتصادي الرئيسي لكوريا الشمالية، وتشير بعض التقديرات إلى أن الصين تمثل أكثر من ٩٠ % من إجمالي تجارة كوريا الشمالية مع العالم الخارجي؛ بينما تجيء الهند فى المرتبة الثانية بنسبة لاتزيد على ٤

% فقط من إجمالى تجارة كوريا الشمالية الخارجية . وقد ارتفعت معدلات التجارة بين البلدين من ٤٩٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ إلى نحو مليار دولار فى عام ٢٠٠٣ ثم إلى ملياري دولار فى عام ٢٠٠٧ ؛ وقفزت إلى نحو ستة مليارات دولار فى عام ٢٠١٢ ومنذ ذلك حين وحتى نهاية عام ٢٠١٧ يترواح حجم التجارة بين الدولتين بين ستة مليارات دولار وستة ونصف مليار دولار أمريكى(٥٧). بالإضافة إلى أن الصين من أكبر مزودي كوريا الشمالية بالمواد الغذائية والوقود والآلات الصناعية؛ وحتى وقت قريب جدا كانت بكين هي من تقف إلى جانب كوريا الشمالية كلما صعّدت الولايات المتحدة والمجتمع العالمي الضغوطات والعقوبات الاقتصادية عليها(٥٨).

وقد تبنت الصين منذ إجراء الإصلاح الاقتصادى فى بداية عام ١٩٨٢ سياسة الانفتاح الاقتصادى وتوسيع التجارة الخارجية مع كافة دول العالم لاسيما الإقليمية والمحيطة بها ومن أهمها اليابان وكوريا الجنوبية ، وتعزز هذا التوجه عقب تفكك الاتحاد السوفيتى السابق فى بداية عام ١٩٩٢ وانفراد الولايات المتحدة بإدارة النظام العالمى وتزايد الرغبة الصينية فى خلق نظام عالمى متعدد الأقطاب يسمح بتواجد الصين سياسيا واقتصاديا فيه إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا والهند.

وتطبيقا لهذا التوجه أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع كوريا الجنوبية عام ١٩٩٢، كما شهدت العلاقات الاقتصادية للصين مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية إلى جانب دول أخرى قفزات هائلة بحيث أصبحت الدولتان تحتلان مراتب متقدمة فى التجارة الخارجية الصينية تراوحت بين المرتبة الرابعة والمرتبة السابعة بعد كل من الولايات المتحدة وألمانيا والهند خلال الفترة بين عامى ٢٠١٠ و٢٠١٧ وبحجم تجارة يفوق ٢٨٠ مليار دولار مع كوريا الجنوبية ونحو ٣٢٥ مليار دولار مع اليابان فى عام ٢٠١٦ – أى ما يقارب ٦٠٠ مليار دولار معا (٥٩). وسعت الصين انطلاقا من حرصها على العلاقات الاقتصادية معهما ومع الولايات المتحدة إلى تحقيق تقارب وتعاون سياسى معها يضمن تحقيق الأمن والاستقرار فى شرق آسيا عموما وفى شبه الجزيرة الكورية، وتبنت الصين تطبيقا لهذا التوجه السياسى التوسط بين كوريا الشمالية ودول اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، وقدمت نفسها طرفا أصيلا فى الاتفاق على أية ترتيبات تخص الأمن والاستقرار لهذه المنطقة؛ وهو ما أكدته تصريحات مسئولى الصين بأن "القوة العسكرية لا يمكنها حل المشكلة، ووسط كل هذا التحدي يوجد فرصة للحوار المتبادل بين الطرفين"(٦٠).

وعلى مسار العلاقات الصينية مع كوريا الشمالية انتقلت العلاقة من التحالف الاستراتيجى بمفهومها " الأبوى الرعوى الشامل" إلى التعاون العقلانى الرشيد القائم على منطق أو مفهوم الأخ الأكبر الوصي على

أخيه الأصغر، ومن واجبه المساعدة ومد يد العون له، لكن في نفس الوقت لديه الحق في فرض العقوبات عليه، ومن بينها " شد الأذن" من حين إلى آخر لتحقيق التوازن بين الكوريتين والحفاظ على المصالح الاستراتيجية الصينية(٦١). وهو ما بدا واضحا من السياسة الصينية الرافضة لتمادى واستمرار كوريا الشمالية فى برامجها لتطوير وإجراء التجارب النووية وحيازة صواريخ متوسطة وطويلة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية وتهديد كوريا الجنوبية اليابان والولايات المتحدة .

لذا بدأت العلاقات الصينية الكورية الشمالية منذ نهاية عام ٢٠١٦ تشهد فتورا وتوترا ملحوظا وتحولت اللهجة ولغة الخطاب السائد بينهما بدءا من سبتمبر ٢٠١٧ من الدبلوماسية إلى العقاب؛ حيث أيدت الصين ودعمت القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنها القرار رقم ٢٣٩٧ الصادر عن مجلس الأمن في ديسمبر ٢٠١٧ والذى نص على " حظر توريد جميع أنواع النفط الخام أو بيعه أو نقله إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية...."؛ إلى جانب العقوبات الأخرى المفروضة عليها ، وعلقت شركة الصين الوطنية للبترول مبيعات الوقود إلى كوريا الشمالية إضافة إلى قيام البنوك الصينية بتقييد الأنشطة المالية للأفراد والشركات الكورية الشمالية؛ كما توقفت الصين عن استيراد الفحم وبعض المعادن الثمينة من كوريا الشمالية، وحظرت بيعها للوقود والمواد الأخرى المرتبطة ببرنامج الأسلحة(٦٢).

وإزاء التصعيد الأمريكى باستخدام القوة العسكرية ضد كوريا الشمالية خلال شهر يناير ٢٠١٨ أعلنت الصين وروسيا عن رفضهما استخدام القوة في"حل الخلاف الكورى الشمالى الأمريكى"؛ فالصين– الجار الكبير والقوي– والذي تربطه بكوريا الشمالية اتفاقات سياسية وعسكرية واقتصادية تخاف من استخدام الولايات المتحدة للنزاع مع كوريا الشمالية كذريعة لها لتكثيف تواجدها العسكرى على حدودها ونشر أسلحة متطورة –مثل شبكة صواريخ "ثاد" المضادة للصوراريخ التي نصبتها في كوريا الجنوبية واليابان– وتحقيق تفوق كاسح في الإقليم ينعكس سلباً على خططها في بحري الصين الشرقي والجنوبي. كما تتخوف الصين من احتمالات انهيار كوريا الشمالية وتدفق ملايين اللاجئين الكوريين منها إلى أرضها؛ علاوة على وصول القوات الأميركية إلى نهر يالو الذي يفصل بين كوريا الشمالية والصين(٦٣).

لذا آثرت الصين تبنى سياسة مرنة تلبى بعض المطالب الأمريكية الخاصة بتحقيق الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية بمنع اندلاع السباق النووى بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية واليابان ؛ وفى ذات الوقت تحافظ على استقرار الدولة الكورية الشمالية ومنع انهيارها بالتغاضى عن عمليات الشركات الخاصة الصينية

لخرق العقوبات الدولية على كوريا الشمالية وإبلاغها الولايات المتحدة أنها تريد حلاً سياسياً للملف الكوري الشمالى(٦٤).

وتسعى الصين وروسيا فى الوقت الراهن– فى ظل اشتعال الحرب التجارية بينهما وبين الولايات المتحدة– إلى تخفيف العقوبات الاقتصادية على كوريا الشمالية، ومحاولة استثمار الملف الكوري الشمالى في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من الولايات المتحدة مقابل مساهمتها في الحل، والى توظيف الملف الكوري في إقناع واشنطن بحدود القوة والسيطرة الأمريكية على شئون هذ المنطقة خصوصا والقضايا والشئون العالمية عموما.

وسعى الجانب الكورى الشمالى من خلال اتصالاته ورسائله المتعددة وتشاوره المستمر مع الصين إلى التأكيد على أن هدف كوريا الشمالية من المباحثات واللقاءات الثنائية مع الإدارة الأمريكية والكورية الجنوبية هو " التفاوض " وأنه ليس بالسذاجة التى تدفعه للتخلى عن السلاح النووى قبل الجلوس على مائدة التفاوض مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان وتوقيع اتفاقات إنهاء حالة الحرب وتبادل العلاقات الدبلوماسية وتحقيق السلام الكامل والشامل معها(٦٥).

مما سبق يتبين القدرة الفائقة لكوريا الشمالية فى خلق علاقة تعاون استراتيجى دائم ومثمر انعكست فى تحسين الموقف التفاوضى لكوريا الشمالية مع الولايات المتحدة وضعف تأثير العقوبات الاقتصادية على كوريا الشمالية؛ وبالتالى منع " إذعان كوريا الشمالية الكامل والشامل" للمطالب الأمريكية الخاصة بنزع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية لديها . ومن المتوقع خلال الفترة القادمة قيام الصين بالتعاون مع روسيا وبعض الدول ذات العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن بمطالبة مجلس الأمن بتخفيف العقوبات الدولية على كوريا بعد قيامها بعدة مبادرات للتهدئة والحوار مع الولايات المتحدة وكوريا والجنوبية واليابان وقيامها بوقف تجارب اطلاق الصواريخ؛ ويدعم من التوقع السابق قيام الصين فى نهاية أغسطس ٢٠١٨ – وإزاء تعثر الضغوط الأمريكية على كوريا الشمالية واتهامها للصين بمساندة ودعم كوريا الشمالية – بإعلان رفضها للاتهامات الأمريكية واعتبرتها "تصريحات غير مسئولة، ودائما ما تستخدم الولايات المتحدة مثل هذا المنطق لتشويه الحقائق..؛ ونصحت الصين مسئولى الولايات المتحدة بـ" النظر لأنفسهم وتصحيح الأخطاء لديهم، والقيام بدور إيجابى وبناء فى تسوية ملف كوريا الشمالية النووي" (٦٦).

٣– الحرص على" لم الشمل الكورى" مع كوريا الجنوبية :

حرصت القيادة الكورية الشمالية على التوكيد على استهدافها الوجود العسكرى الأمريكى فى شبه الجزيرة الكورية، والذى اعتبرته من أهم مصادر التهديد للأمن والاستقرار لها بصفة خاصة ولشبه الجزيرة الكورية عموما؛ ورغبتها الدائمة فى إنهاء حالة الحرب والعداء بين الكوريتين بتحويل اتفاق الهدنة القائم بينهما إلى معاهدة سلام دائم؛ علاوة على التطلع لتحقيق آمال وأحلام ملايين الكوريين فى الوحدة [٦٧]. وتابعت كوريا الشمالية عن كثب تصريحات قادة كوريا الجنوبية ومبادراتهم لتحقيق التقارب مع كوريا الشمالية؛ وتحولت هذه المتابعة إلى الرصد الدقيق بعد نجاحها فى إجراء تجارب الصواريخ الجديدة والتفجير النووى خلال عام ٢٠١٧ .

واعتبرت كوريا الشمالية أنه قد الآوان للتهدئة وابداء المرونة والتفاوض مع كوريا الجنوبية التى شهدت تولى الرئيس الكورى الجنوبى مون إن جيه مقاليد الحكم فى مايو ٢٠١٧ – والذى يتسم تاريخه النضالى بالدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لوحدة شطرى كوريا باعتباره ينحدر من أب كورى شمالى؛ وطرحه عدة مبادرات للتقارب مع كوريا الشمالية من أهمها: إعلانه فى يوليو٢٠١٧ عن "مبادرة تحقيق السلام" في خطاب ألقاه في مؤسسة كوربر في العاصمة الألمانية برلين والتى تضمنت[٦٨]: السعي لنزع الأسلحة النووية لضمان أمن النظام الكوري الشمالي وإقامة نظام للسلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية ووضع خريطة اقتصادية جديدة في شبه الجزيرة الكورية ودعم التبادلات غير السياسية بين الكوريتين في القطاع الخاص. وفى ٢١ سبتمبر ٢٠١٧ أعلن في خطابه أمام اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أنه سيعمل على مشاركة كوريا الشمالية في أولمبياد بيونغ تشانغ الشتوية، وأنه سيجعل من أولمبياد بيونغ تشانغ "أولمبياد للسلام"، وطرح "رؤية بيونغ تشانغ للسلام" باعتبارها تطورًا كبيرًا في المسألة الكورية الشمالية. كما عرض فى ١ نوفمبر ٢٠١٧ المبادىء الخمسة الخاصة بمشاكل شبه الجزيرة الكورية في خطابه أمام البرلمان الكوري والتى شملت[٦٩]: عدم السماح باشتعال نزاع مسلح داخل شبه الجزيرة الكورية ونزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية وإيجاد حل ريادي لقضية الكوريتين وحل القضية النووية الشمالية بشكل سلمي. والملاحظ أن الرئيس الكورى الشمالى خلال الفترة بين مايو وديسمبر ٢٠١٧ رفض الاستجابة أو التعليق على مبادرات كوريا الجنوبية لحين النجاح فى إنجاز خططه لتطوير منظومة الأسلحة الكورية الشمالية. لذا جاءت الاستجابة الكورية الشمالية فى ١يناير ٢٠١٨ حيث أعلن عن إرسال وفد يمثل بلاده للمشاركة في أولمبياد بيونغ تشانغ الشتوية، علاوة على ايفاده لي صُن جوان رئيس اللجنة الكورية الشمالية للتوحيد السلمي لأرض الوطن للمشاركة فى محادثات رفيعة المستوى بين الكوريتين؛ بالإضافة إلى

قراره فى ٩ فبراير ٢٠١٨ بمشاركة "كيم يو جونغ" شقيقة الزعيم الشمالي "كيم جونغ أون"، والتي تشغل منصب نائبة رئيس اللجنة المركزية في حزب العمال الحاكم في كوريا الشمالية، وبصحبتها "كيم يونغ نام" رئيس مجلس الشعب الأعلى والرئيس الفخري لكوريا الشمالية، في الحفل الافتتاحي لأولمبياد بيونغ تشانغ الشتوية و تسليمها رسالة خطية من الزعيم الشمالي كيم جونج أون إلى الرئيس مون جيه إن(٧٠).

غير أن الخطوة الكبرى فى استراتيجية كيم جونج أون هو استقباله فى ٥ مارس ٢٠١٨ وفدا رفيع المستوى من كوريا الجنوبية يضم خمسة أفراد من بينهم مستشار الأمن الوطني الرئاسي "جونغ أوي يونغ"، ورئيس وكالة المخابرات "سوه هون"، وتكليف الوفد بنقل رسالة للرئيس الكورى الجنوبى والرئيس الأمريكى دونالد ترامب باستعداد كوريا الشمالية عقد محادثات ثنائية مع الولايات المتحدة لبحث سبل وقف التجارب النووية وتطوير الأسلحة النووية. واستتبعت كوريا الشمالية الخطوة السابقة بإعلانها فى ٢٠ أبريل ٢٠١٨ تعليق تجاربها النووية والتركيز على التنمية الاقتصادية، في أثناء الجلسة العامة للجنة المركزية لحزب العمال الحاكم برئاسة كيم جونغ أون الذى صرح أكثر من مرة لوسائل الإعلام بتعهد كوريا الشمالية وقف التجارب النووية وتجارب إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات وإغلاق موقع "بونغ كيه ري" النووي في منطقة "كيل جو" بمقاطعة شمال " هام كيونغ(٧١).

كما اجتمع كيم جونج أون رئيس كوريا الشمالية مع نظيره الرئيس الكورى الجنوبى مون جيه–إن فى منطقة بانمونجوم منزوعة السلاح فى شبه الجزيرة الكورية فى ٢٨ أبريل ٢٠١٨ فى أول قمة رفيعة المستوى بين الكوريتين الشمالية والجنوبية منذ أكثر من عشر سنوات؛ وصدر عن هذه القمة بيان ختامى تضمن عدة نقاط هى(٧٢): تحسين العلاقات بين الكوريتين والسعى سويا نحو تحقيق الهدف الأسمى وهو إعادة توحيدهما، وتقليل التوترات وتقويض خطر الحرب بينهما، وتأسيس نظام سلام قوى فى شبه الجزيرة الكورية.

وتطبيقا للبند الأول والخاص بتحسين العلاقات بين الكوريتين أعلنت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية فى ٣٠ أبريل–وبعد يوم واحد من القمة– قيام الجيش بإزالة مكبرات الصوت المستخدمة فى بث الحرب النفسية ضد كوريا الشمالية على امتداد الخط العسكرى الفاصل بين الدولتين. كما قررت اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الأعلى فى كوريا الشمالية تقديم توقيت بيونج يانج الزمنى القياسى الحالى بنصف ساعة اعتمادا على خط الطول الشرقى ١٣٥ درجة؛ وقد أرجعت اللجنة القرار إلى أن الزعيم كيم جونج أون شعر بأسى عميق عندما رأى ساعتين معلقتين بتوقيتين مختلفين لبيونج يانج وسول فى موقع لقاء القمة بين الكوريتين، لذا بادر بتوحيد التوقيت الزمنى بين الكوريتين أولا – كأول خطوة للتصالح والوحدة للأمة الكورية"(٧٣).

وعلى الرغم من هامشية وبساطة الخطوتين السابقتين، إلا أنه قد صاحبهما تغير ايجابى فى الرأى العام الكورى الجنوبى والذى كشفت إحدى الاستطلاعات لقياسه عن أن أكثر من ٦٥٪ من الشعب الكورى الجنوبى يثقون فى نية ومصداقية كوريا الشمالية لنزع السلاح النووى فى شبه الجزيرة الكورية وإحلال السلام مع كوريا الجنوبية، فى حين ذكر ٢٦,٢٪ أنهم لا يثقون فيها حاليا(٧٤).

وكانت الخطوات الكورية الشمالية الناجحة فى اجتياز أزمة التوتر مع الأشقاء فى كوريا الجنوبية محل إعجاب ومساندة من جانب روسيا والصين اللتين رفضتا الجهود الأمريكية برئاسة ترامب فى تنمية وتأجيج مشاعر التوتر وعدم الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية لضمان تواجدها العسكرى الدائم فى هذه المنطقة الحيوية من العالم(٧٥)؛ علاوة على تشجيع اليابان فى الدخول فى مفاوضات سرية مع كوريا الشمالية بشأن قضية الإفراج عن المواطنين اليابانيين" المختطفين" فى كوريا الشمالية منذ عقدى السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين خاصة بعد فشل اليابان فى الاعتماد على الإدارة الأمريكيية لإثارة القضية فى قمة سنغافورة بين الرئيسين الأمريكى والكورى الشمالى فى يونيو ٢٠١٨ (٧٦).

٤- الاستفادة من قصور الرؤية الأمريكية فى التعامل مع معضلة الأمن فى شبه الجزيرة الكورية:

ركزت معظم مواقف وتوجهات رؤساء الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٣ وحتى بداية عام ٢٠٠٨ على التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان لمواجهة كل من كوريا الشمالية والصين باعتبارهما الطرفان المعاديان للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان فى منطقة شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية.

ولم يكن تأسيس كوريا الشمالية – الذي تم استجابة لتشكيل كوريا الجنوبية وبتوجيه من الاتحاد السوفييتي السابق – مقبولاً لدى الولايات المتحدة؛ فعندما يذكر المسئولون الأمريكيون كلمة "كوريا"، أو يكتبونها فهم عادة يعنون كوريا الجنوبية. ويسلم المسئولون الأمريكيون بوضوح بوجود كوريا الأخرى المعادية، ولكن دائما كتهديد، أو كنظام ديكتاتوري، دون أن يتضمن ذلك التسليم اعترافاً ضمنياً بالكوريتين(٧٧).

وعانت الإدارات الأمريكية على مدار عدة عقود من القلة الواضحة فى أعداد المتخصصين فى الشئون الكورية الشمالية، حيث كان المكلفون بصنع السياسة الأمريكية إما متخصصين فى العلاقات الدولية العامة، أو فى الشئون الكورية الجنوبية واليابانية، باعتبار أن كوريا تحررت من الإمبراطورية اليابانية. وعلى الرغم من وجود كادر كبير من المتخصصين فى الشؤون العسكرية والأمنية الذين حاولوا تشكيل السياسة الأمنية الأمريكية نحو كوريا الشمالية فى بداية فترة حكم ترامب، غير أنه من المشكوك فيه أنهم استطاعوا

دفع كبار المسئولين في واشنطن نحو سياسات بناءة أكثر تجاه كوريا الشمالية، علاوة على قصورهم الشديد فى تقديم تصورات أو سيناريوهات أو أجندة تفاوضية يمكن الاعتماد عليها فى المحادثات معها(٧٨).

علاوة على ماسبق تفتقد إدارة ترامب وجود بعض الشخصيات المتخصصة والقادرة على التنسيق بين مجموعة الباحثين والمستشارين السياسيين ونظراءهم العسكريين، خاصة بعد تقاعد الممثل الأمريكي الخاص لسياسة كوريا الشمالية في وزارة الخارجية "جوزيف يون" في فبراير ٢٠١٨، وهو الأمر الذي أثار العديد من المخاوف، حيث يُعد "يون" من أكبر الدبلوماسيين المعنيين بالشأن الكوري الشمالي ولديه خبرة تزيد على ثلاثين عامًا في هذا الصدد؛ وهو ما دفع "هيذر ناورت" المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية إلى التصريح بأن: "وزارة الخارجية لديها ٧٥ ألف فرد يعملون من أجلنا في أنحاء العالم. التلميح بأن السفير يون هو الوحيد القادر على التعامل مع كوريا الشمالية أمر خاطئ تمامًا"(٧٩).

أما من حيث التعامل السياسى فقد اعتبرت إدارة أوباما الرئيس السابق للولايات المتحدة أن أفضل السبل للتعامل مع كوريا الشمالية هو تبنى مبدأ " الصبر الاستراتيجى " ومفاده تجاهل السياسات والتوجهات العسكرية الكورية الشمالية وعدم استفزازها بفرض عقوبات صارمة عليها، والتغاضى عن المساعدات التكنولوجية والاقتصادية الصينية المتزايدة مع كوريا الشمالية، وفى مرحلة تالية اتجهت سياسة أوباما إلى محاولة جذب كوريا الشمالية دبلوماسياً بحيث يمكن تقليل ميلها لمتابعة سياستها العسكرية عموما والنووية على وجه الخصوص، ومن أبرز الأنشطة التى تم تنفيذها فى هذا الشأن الدخول فى علاقة أمنية ثنائية مع كوريا الشمالية من نوع "الاحتواء المزدوج" مما أنتج نوعاً من الضمان الأمني السلبي لكوريا الشمالية. وعلى الرغم من استفادة قادة كوريا الشمالية من هذه السياسة إلا أنهم كانوا واثقين أن الإدارة الأمريكية اتبعت هذه السياسات لخدمة المصالح القومية الأمريكية، وليس لمساعدة كوريا الشمالية؛ والمتمثلة في إبقاء شبه الجزيرة مستقرة استراتيجياً(٨٠).

وعلى النقيض اتجهت إدارة دونالد ترامب بدءا من حملة الترشح للانتخابات الرئاسية الأمريكية إلى مهاجمة سياسات الإدارة الأمريكية السابقة واعتبارها أنها استرضت كوريا الشمالية على حساب المصالح الأمريكية وأمن حلفاءها– كوريا الجنوبية واليابان، وأنه ليس من الحكمة والتعقل بالنسبة للولايات المتحدة أن تصر على سياسة الكوريتين. ووعد ترامب بالتخلى عن هذه السياسة واجبار كوريا الشمالية على التنازل عن منظومتها العسكرية بالكامل بفرض العقوبات المالية والاقتصادية الشاملة عليها، ونجحت هذه الإدارة فى اقناع روسيا والصين بالانضمام إليها فى استصدار القرارات الخاصة بفرض هذه العقوبات من مجلس الأمن

الدولى[٨١]؛ والذى تمكن خلال عامى ٢٠١٦ و٢٠١٧ فى إصدار ستة قرارات تمتعت جميعها بالتنفيذ نظرا لتشكيل لجنة دولية متخصصة تشرف على تنفيذها، علاوة على مطالبة مجلس الأمن الدول المعنية والمجاورة ومنها روسيا والصين بتقديم تقارير دورية للمجلس حول التدابير والإجراءات التى اتخذتها لتنفيذ هذه القرارات بشكل دقيق وصارم. لذا فى ظل هذه الضغوط المتزايدة اقليميا وعالميا قامت القيادة الكورية الشمالية بتسريع تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالتجارب النووية وتطوير الصواريخ الباليستية والوصول للمعدلات المستهدفة فى يناير ٢٠١٨.

وإزاء تصاعد وازدياد الجهود الكورية الشمالية فى مجال تحسين قدراتها العسكرية وضعف فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية عليها ؛ قامت إدارة ترامب بالإعلان عن نيتها التفكير الجدى فى استخدام الأداة العسكرية الأمريكية لوقف السياسات الكورية الشمالية من خلال استخدام امكانات وتجهيزات القواعد العسكرية الدائمة لها فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية حيث يتم الاحتفاظ فيها بقوات عسكرية تناهز السبعين ألف جندى مقاتل وعتاد عسكرى هائل لايتناسب مع حجم التهديدات الكورية الشمالية المحيطة، علاوة على الحرص على ترتيب العشرات من المناورات العسكرية المشتركة مع الجيشين اليابانى والكورى للتدريب على صد عمليات الهجوم المضاد الكورى الشمالى المحتملة، إلى جانب الحرص على تزويد وتحديث المنظومة العسكرية فى كوريا الجنوبية واليابان بكافة الأسلحة والمعدات الأمريكية عالية التكنولوجيا والقادرة على ضرب واستهداف كافة المواقع العسكرية والاستراتيجية الكورية الشمالية[٨٢]. وقامت كوريا الشمالية باستخدام عدة أدوات وآليات للتعامل مع توجهات ترامب تجاهها من أهمها[٨٣]: التشكيك فى الدوافع والنوايا الأمريكية حيث أشارت الحكومة الكورية الشمالية إلى أنها سبق لها الموافقة على الاتفاق مع الولايات المتحدة فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين آنذاك يقضى بحل الخلاف حول مفاعلها النووى الذى ينتج مواد نووية تصلح لإنتاج الأسلحة النووية فى مقابل قيام الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بموجب الاتفاق بتقديم مواد غذائية ومعونات أخرى لكوريا الشمالية علاوة على إمداد كوريا الشمالية بمفاعلات نووية غربية الصنع تحل محل المفاعلات السوفيتية التصميم والتى تنتج مواد نووية يمكن استخدامها فى إنتاج الأسلحة النووية؛ غير أن الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية لم تقم بتنفيذ بنود الاتفاق، واستغلت موجات الجفاف التى مرت بها كوريا الشمالية فى نهاية التسعينيات فى ممارسة المزيد من الضغوط عليها لإنهاء وإلغاء برامجها وخططها النووية المدنية والعسكرية وهو ما رفضته الحكومة الكورية وقررت تجميد الاتفاق والمضى فى برامجها لاستخدام التكنولوجيا النووية[٨٤]. واعتبرت كوريا الشمالية أن الوجود العسكرى الأمريكى الكثيف"

والمستفز"على الأراضى الكورية واليابانية هو العامل الأساسى والرئيس لاستمرار الصراع وعدم الاستقرار وغياب الأمن فى شبه الجزيرة الكورية ومنطقة شرق آسيا(٨٥). إلى جانب توكيد القيادة الكورية الشمالية ممثلة فى الرئيس كيم جونج أون المستمر والدائم على حرصه على التهدئة والحوار مع كوريا الجنوبية وإيمانه الثابت بوحدة الأراضى الكورية، وإحساسه المرهف بمشاعر مئات الأسر الكورية على جانبى الحدود الكورية المشتركة فى الإلتقاء والتواصل خاصة بين الشباب والأطفال(٨٦).

وإزاء تزايد تهديدات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب أعلن كيم جونج أون رئيس كوريا الشمالية رفضه للتهديدات الأمريكية محذرا الولايات المتحدة من مخاطر الهجوم على كوريا الشمالية التى تمتلك الوسائل والمعدات والأسلحة التى تمكنها من استهداف وتدمير كافة الأراضى الأمريكية بفعالية وكفاءة تامة؛ وفى ذات الوقت أعلنت كوريا الشمالية عن مساعيها لتحويل السياسة الأمريكية فى التعامل معها من التجاهل والاستفزاز وفرض العقوبات الصارمة عليها إلى التطبيع وإقامة العلاقات الدبلوماسية والتعاون معها والدخول فى مرحلة لاحقة فى علاقة أمنية ثنائية معها من نوع "الاحتواء المزدوج" بما ينتج نوعاً من الضمان الأمني لكوريا الشمالية؛ وهى السياسة التى ستخدم–من وجهة نظر كوريا الشمالية– المصالح القومية الأمريكية وإبقاء شبه الجزيرة الكورية مستقرة استراتيجياً(٨٧).

ودفعت التوجهات الكورية الشمالية بالحوار والتفاوض مع الولايات المتحدة كلا من كوريا الجنوبية والصين وروسيا واليابان إضافة إلى مسئولى أجهزة الاستخبارات الأمريكية للضغط على الرئيس ترامب– خاصة فى ظل التعتيم والسرية الكاملة والتامة على القدرات العسكرية لكوريا الشمالية حيث نجحت الاستخبارات وأجهزة الأمن الكورية الشمالية فى فرض ستار من السرية الشديدة والمتميزة على برامجها وخططها الخاصة بتطوير التكنولوجيا النووية والصواريخ متوسطة وطويلة المدى وهو الأمر الذى أشادت به تقارير أجهزة الاستخبارات الأمنية الأمريكية ودراسات الخبراء المتخصصين التى اعترفت بأنها أخطأت فى تقدير قدرات كوريا الشمالية فى تطوير برامجها الصاروخية والنووية خلال الأشهر الأخيرة(٨٨)– برفض الخيار العسكرى وقبول دعوة كوريا الشمالية للحوار والتفاوض فى سنغافورة فى يونيو ٢٠١٨ بشأن سبل تحقيق الأمن والاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية(٨٩)؛ وهو مايعد– من وجهة نظرنا– نجاحا لكوريا الشمالية فى إدارتها لملف العلاقات والسياسات المتوترة مع الإدارة الأمريكية؛ علاوة على إقناعها لإدارة ترامب بتعذر النزع الفورى لأسلحتها التقليدية وغير التقليدية وضرورة التفاوض لفترة زمنية طويلة للوصول لهذا الهدف الذى يسبقه– وفقا لبيان قمة سنغافورة بين الطرفين(٩٠): إبرام اتفاقات إنهاء حالة الحرب والعداء فى شبه

الجزيرة الكورية، وتطبيع العلاقات الكورية الشمالية مع الولايات المتحدة، وإجراء جولات من التفاوض طويل المدى بشأن وقف انتشار الأسلحة غير التقليدية فى شبه الجزيرة الكورية.

الخاتمة :

مماسبق؛ تخلص الدراسة في السياسة العسكرية الكورية الشمالية **لعدة نتائج تتمثل في:**

١- وجود أهداف دائمة للسياسة العسكرية الكورية الشمالية، أهمها: الحفاظ على التفوق العسكري النوعي على المستوى الإقليمي، والتفوق الكمي في بعض النظم التسليحية، مع الاعتماد على التطورات التكنولوجية في الشئون العسكرية كوسيلة لاستمرار هذا التفوق. هناك هدف آخر، هو تحقيق فاعلية قوة الردع الكورية الشمالية، بالاعتماد الأساسي على القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية. ويرتبط بذلك حرص كوريا الشمالية على احتكار القوة النووية – كأهم نوع من الأسلحة غير التقليدية – على المستوى الإقليمي.

٢- الاعتماد على قوة بشرية نظامية كبيرة نسبيا في تشكيل القوات البرية، مع الاعتماد على نظام فعال إلى حد كبير لتعبئة قوات الاحتياط. أما في القوات الجوية والقوات البحرية، فالاعتماد الأكبر يكون على القوات النظامية، وذلك لضمان ارتفاع المستوى المهاري والقتالي في كل منهما.

٣- المكانة المحورية لمنظومة الصواريخ داخل الجيش الكورى الشمالى، والاعتماد المتزايد عليها. وقد ازدادت أهمية هذه الصواريخ بعد كثرة صدور تصريحات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب بشن هجمات عسكرية خاطفة ومدمرة للقوات والتجهيزات العسكرية الكورية الشمالية ؛ علاوة على قيام الولايات المتحدة بنشر منظمة صواريخ " ثاد" فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية مما مكن هذه الأطراف الإقليمية من امتلاك وحيازة قدرات صاروخية تمكنها من كشف العمق الاستراتيجي لكوريا الشمالية المحدود بداية.

٤- الحرص الكورى الشمالى على تخصيص معدل مرتفع للإنفاق العسكري على تطوير وتصنيع الأسلحة التقليدية وفى مقدمتها الصواريخ الباليستية والأسلحة غير التقليدية عموما لاسيما الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية منها؛ وضعف تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية فى وقف أو تجميد أو حتى تخفيض الإنفاق العسكرية على تحديث وتطوير هذه القدرات والإمكانات العسكرية .

٥- نجاح كوريا الشمالية فى التصدى لضغوط البيئة الدولية ممثلة فى العقوبات الأمريكية والعقوبات الاقتصادية التى فرضتها الأمم المتحدة؛ وكذلك تجاهل تهديدات واعتراضات وعقوبات البيئة الإقليمية التى فرضتها اليابان وكوريا الجنوبية خلال الفترة بين عامى ٢٠١٢ و٢٠١٨؛ علاوة على استثمارها الجيد لعلاقتها مع الصين خلال ذات الفترة فى تطوير وتوطين الصناعة العسكرية التقليدية وغير التقليدية فيها؛ مما أسهم

فى تأمين القوة العسكرية لها خاصة فيما يتعلق بمستوى ونوعية التسليح الذي تمتلكه، والذي يضمن لها التفوق العسكري ومواجهة التهديدات الموجهة لها من البيئتين الدولية والإقليمية.

٦- تعاظم تأثير العوامل الداخلية الكورية الشمالية المتعلقة بزيادة قدراتها العسكرية، مثل: استمرارية تميز وحسن إدراك وتصور الزعيم الكورى كيم جونج أون لتحسين القدرات والإمكانات العسكرية الكورية الشمالية؛ وصلابة ورسوخ توجهات الحزب الحاكم والنخبة السياسية والعسكرية المرتبطة به، واستمرارية وديمومة السياسات الداخلية الداعمة وبصفة خاصة الاقتصادية والثقافية، علاوة على الحفاظ على تبنى سياسات خارجية مرنة فيما يتعلق بتقديم بعض المرونة فى تهدئة المخاوف الإقليمية وتجنب الإنزلاق لمخاطر المواجهة العسكرية المحدودة أو غير المحسوبة مع كوريا الجنوبية أو اليابان أو الولايات المتحدة طوال فترة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك بهيمنة الزعيم الكورى الشمالى كيم جونج أون على عملية صنع القرار السياسى والقرار العسكرى وحفاظه على وحدة السياسات والأهداف كما يتصورها لتحقيق الأهداف المنشودة من تعظيم القدرات والإمكانات العسكرية الكورية الشمالية؛ علاوة على وحدة الفكر العسكري الكورى الشمالى، الذي يمثل الإطار الحاكم للسياسة الدفاعية على النحو المفصل فى الدراسة.

٧- تغير طبيعة التوازن العسكري الإقليمي للوضع الأمثل الذي تريده كوريا الشمالية، والذي يقوم على الردع و الردع المتبادل. فرغم أن الولايات المتحدة لا تزال هي صاحبة التفوق العسكري النوعي في الميزان العسكري الإقليمي فى شبه الجزيرة الكورية، فإنه قد حدثت بعض المتغيرات التي قلصت من مدي هذا التفوق النوعي الأمريكى أهمها: انتشار التهديد الصاروخي الذي تشكله كوريا الشمالية بعد تطويرها للصواريخ الباليستية متوسطة وطويلة المدى والقادرة على تهديد القوات الأمريكية فى كوريا الجنوبية واليابان والوصول لكافة الأراضى الأمريكية، علاوة على امتلاكها لرؤوس وقنابل نووية قادرة على تهديد الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان حتى إذا كانت تعمل لتحقيق الردع الدفاعي. أي أن الاستمرارية هي السمة الغالبة على السياسة العسكرية الكورية الشمالية، خلال فترة الدراسة، وما شهدته من ضغوط دولية وإقليمية لم يؤدِ إلى إحداث تغير استراتيجي فيها، واقتصر التغير على إجراء تعديلات تكتيكية في توظيف عناصر السياسة العسكرية المختلفة لتحقيق الأهداف نفسها.

مماسبق نخلص إلى أن إن المسئولين الكوريين الشماليين كانوا يخططوا للأمر طوال الوقت، ويعملون وفق خطة زمنية معينة، فهي في البداية رغبت في تقوية ترسانتها العسكرية بما يفضى إلى الاعتراف بها دولة نووية، ثم تتفاوض حاليا على التخلص من العقوبات الاقتصادية. كما تكشف التجربة الكورية

الشمالية فى مجال تطوير الأسلحة النووية عن نجاح الدول النامية ومنها كوريا الشمالية فى امتلاك – بغض النظر عن معطيات الموقع والمساحة والسكان والموارد والمكانة الدولية– القدرة على تطوير امكانات نووية عسكرية، ومقاومة العقوبات الاقتصادية والضغوط الدولية والإقليمية، وتوظيفها تراجع فاعلية النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى هيمنة دوافع الأمن والمكانة الدولية وشرعية الحكم والتصدي للاختراق الخارجي على سياسات الدول الساعية لامتلاك السلاح النووي.

ويبدو من مجريات وتطورات المباحثات الكورية الشمالية مع كل من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية سعى كوريا الشمالية للتسويف والمماطله فيما يتعلق بسياساتها العسكرية لاستكمال تطوير وتحديث منظومتها من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية حتى موعد الانتخابات الأمريكية فى عام ٢٠٢٠ ؛ علاوة على ازدياد مؤشرات الصمود السياسى والاقتصادى لكوريا الشمالية فى مواجهة العقوبات الدولية المفروضة عليها التى فشلت فى وقف تطوير السياسات الكورية لتطوير قدراتها العسكرية؛ علاوة على التشكك فى النوايا الأمريكية والتى ترمى – من وجهة نظرنا– لترويض النظام الكورى الشمالى واستخدامه كمبرر و" فزاعة" لاستمرار تواجدها العسكرى فى شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية؛ بالإضافة إلى – فى ظل ما تم عرضه من قصور فى إدارة ترامب للملف الكورى الشمالى – عدم وجود استراتيجية أو خطة شاملة للتعامل مع الملف الكورى الشمالى واكتفاءه فقط باستخدام تكتيكات أو أدوات تفاوضية محدودة بهدف التهديد والمقايضة بتنازلات قصيرة الأمد. وهو ما يفضى إلى انضمام كوريا الشمالية إلى مصاف الدول النامية مثل الهند وباكستان فى حيازة الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وامتلاك وسائل نقلها لأهدافها.

الهوامش والمراجع:

١)للمزيد راجع فى ذلك: د. اسماعيل صبرى مقلد؛ **العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات– الطبعة الرابعة** ؛ الناشر: المكتبة الأكاديمية ؛ القاهرة ؛ ٢٠١٠. ص ص. ١٨٧–١٨٨.

٢)تم الرجوع فى ذلك إلى : د. علي حسين القحطاني؛ "النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية"؛ **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية بجامعة الملك سعود**؛ العدد:٢؛ المجلد الثامن والأربعون؛ ٢٠١١؛ ص ص. ٣٤١ – ٣٤٩. وأيضا: بهولى عبير؛ **النظرية الواقعية البنيوية فى الدراسات الأمنية : دراسة لحالة الغزو الأمريكى للعراق فى ٢٠٠٣**؛ رسالة ماجستير غير منشورة بكلية العلوم السياسية والإعلام ؛ جامعة الجزائر ؛ الجزائر ؛ ٢٠١٤. ص ص. ٨٥–٩٥ :

http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/123456789/13188/1/BAHOULI_ABIR.pdf

٣)بيرت تشايمان؛ **العقيدة العسكرية: دليل مرجعى**؛ ترجمة: طلعت الشامى؛ الناشر: المشروع القومى للترجمة؛ المجلس الأعلى للثقافة؛ العدد ٢٥٠٣؛ القاهرة ؛ ٢٠١٥. ص ص . ١١-١٢.

٤)المرجع السابق؛ ص ص.٤٧-٥٣.

٥)تم الاستناد فى هذا التقسيم إلى: بهولى عبير؛ **النظرية الواقعية البنيوية فى الدراسات الأمنية: دراسة لحالة الغزو الأمريكى للعراق فى ٢٠٠٣**.....مرجع سابق؛ ص ص.١٤-٢٧.

٦)دلال محمود السيد؛ **الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية: دراسة مقارنة لما بعد حربي أكتوبر ١٩٧٣ ويونيو ٢٠٠٦**، رسالة دكتوراه منشورة ؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة . ٢٠١٣. ص .١٧.

٧)للمزيد راجع فى ذلك :

- Jörg Hillmann &Constantinos Ch. Hadjisavvas (Editors), **Military Capability Development in the framework of the Common Security and Defence Policy,** Cyprus Presidency of the Council of the EU 2012 – Ministry of Defence of the Republic of Cyprus, Nicosia, 2012.

٨) للمزيد حول الجوانب السياسية والعسكرية للمفهوم يمكن الرجوع إلى د. دينا محمد جبر و د. ابتسام حاتم علوان؛ " الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولي"؛ **مجلة العلوم السياسية** (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية)، عدد ٤٠، السنة التاسعة؛ ٢٠١٢.

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27060

٩)تم استخلاص ذلك من عدة مصادر أبرزها :

- Axel Berkofsky,“ North Korea’s Military-What Do They Have: What Do They Want?” , **ISPI Analysis**, No.161 , MARCH 2013 .Pp. 67-68.

- Bruce E. Bechtol Jr.,“ The North Korean Military Under Kim Jong-un Evolved or Still Following a Kim Jong-il Script**?**”**, International Journal of Korean Studies** , Vol. XVII, No. 2, Fall 2013. PP.95-98.

١٠)حول التهديدات الإقليمية والدولية للنظام الكورى الشمالى يمكن الرجوع إلى :

- the Republic of Korea Ministery of National Defense, **2016 Defense White Paper** , Seoul, Republic of Korea, www.mnd.go.kr .

وكذلك : رضا محمد هلال؛" السياسات الدفاعية الكورية: دراسة فى المحددات والأهداف والتوجهات"؛ فى د. كمال المنوفى (محرر) ؛ **الاتجاهات المعاصرة فى السياسات العامة الكورية**، الناشر: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٦. ص ص .١٧١-٢٠٨ (١٨٤-١٨٧ والجدول ص ١٧٩) .

11) Scott Snyder & Kyung-Ae Park (edit.),**The North Korea in Transition: Politics, Economy and Society,** Rowman & Littlefield Publishers, New York, 2013. Pp. 5-7.

١٢)للمزيد حول تفكير ورؤى القيادة الكورية الشمالية للتفوض مع الولايات المتحدة يمكن الرجوع إلى :

- Atsuhito Isozaki, **Understanding the North Korean Regime**, Asia Program Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, DC . April, 2017.pp.6-8.

١٣)من أبرز الدراسات التى رصدت التوجهات المبكرة لكيم جونج أون حول الأمن الكورى :

- Ken E. Gause, **North Korean Leadership Dynamics and Decision-making under Kim Jong-un: A Second Year Assessment**, CNA Strategic Studies, March 2014.pp.11-13.

- Michael Fuchs, The North Korea Deal :Why Diplomacy Is Still the Best Option, **Foreign Affairs** :https://www.foreignaffairs.com/articles/north-korea/2017-12-21/north-korea-deal

١٤)تم الوصول لهذه المؤشرات من موقع البنك المركزى الكورى:

-Bank of Korea , **Regional Economic Report (March 2018)** : http://www.bok.or.kr/eng/bbs/E0000729/view.do?nttId=10017708&menuNo=400207

١٥)للمزيد حول أداء القطاعات المتعددة عموما والقطاع الزراعى بصفة خاصة فى كوريا الشمالية يمكن الرجوع إلى :

- Jiyoung Choi, **Estimation of Formal and Informal Sectors in Social Accounting Matrix for the North Korean Economy**, Economic Research Institute , Vol.23 No.2, 2018. http://www.bok.or.kr/eng/bbs/E0002726/view.do?nttId=229481&menuNo=400218

16) Terence Roehrig, "the roles and influence of the military" in: Scott Snyder & Kyung-Ae Park (edit.),**The North Korea in Transition: Politics, Economy and Society...opcit.,** Pp. 47-63.

17) James Dobbins, **What Will Kim Jong Un Want and What He Might Give**, RAND Corporation: https://www.rand.org/blog/2018/03/what-will-kim-jong-un-want-and-what-he-might-give.html

18) Alexandre Mansourov, "Kim Jong Un's Nuclear Doctrine and Strategy: What Everyone Needs to Know," **NAPSNet Special Reports**. 2014 http://nautilus.org/napsnet/napsnet-specialreports/kim-jong-uns-nuclear-doctrine-and-strategy-what-everyone-needs-toknow

١٩)رضا محمد هلال ؛ " مآلات الانفراجة بين واشنطن وبيونج يانج " ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد ٢١٣ يوليو ٢٠١٨ . ص ص. ١٨٧-١٨٩.

٢٠)رضا محمد هلال ؛ " قمة سنغافورة.. مجرد بداية !" **الملحق السياسى بجريدة الخليج** ؛ ٢١ يونيه ٢٠١٨ : **http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/051bb5df-d463-4401-bede-d51bda0be5a5**

21) Scott Snyder & Kyung-Ae Park (edit.),**The North Korea in Transition: Politics, Economy and Society,** Rowman & Littlefield Publishers, New York, 2013. p.6.

22) Khang Vu, Behind North Korea's Charm Offensive, **The National Interest**, 27/7/2018. https://nationalinterest.org/blog/skeptics/behind-north-korea%E2%80%99s-charm-offensive-26696

23) James Amedeo, Nuclear Nuances: How to Negotiate with North Korea, **The National Interest**,19/7/2018. https://nationalinterest.org/feature/nuclear-nuances-how-negotiate-north-korea-26246

24) Doug Bandow, North Korea Denuclearization Isn't Free, **the National Interest**, 4/9/2018. https://nationalinterest.org/feature/north-korea-denuclearization-isnt-free-30497

٢٥)للمزيد حول تعريف الأزمات وإدارتها يمكن الاستعانة بـ : محمد صدام فائق بن طريف؛ **الأزمة الدولية وطرائق ادارتها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية- الأمريكية ١٩٩٠-٢٠٠٣**؛ رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة الشرق الأوسط ؛ عمان ؛ ٢٠١٧. ص ص. ١١-٣٢.

https://meu.edu.jo/libraryTheses/58fef7dd9e24b_1.pdf

26)2016DEFENSE WHITE PAPER, Ministry of National Defense Republic of Korea, Seoul,2017. http://www.mnd.go.kr/user/mndEN/upload/pblictn/PBLICTNEBOOK_201705180357180050.pdf

27) Kathleen J. McInnis (Coordinator),The **North Korean Nuclear Challenge: Military Options and Issues for Congress,** Congressional Research Service , November 6, 2017, www.crs.gov.

28)SIPRI Yearbook 2018, Stockholm International Peace Research Institute,pp.285-287: https://www.sipri.org/sites/default/files/SIPRIYB18c06.pdf

29)2016DEFENSE WHITE PAPER……opcit., pp.23-24. http://www.mnd.go.kr/user/mndEN/upload/pblictn/PBLICTNEBOOK_201705180357180050.pdf

٣٠)ريم سليم ؛ "**سياسات البقاء : كيف تمول كوريا الشمالية الإنفاق العسكري في ظل العقوبات؟**" ؛ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ؛ أبوظبى ؛ ١٧ ديسمبر ٢٠١٧:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3519/

٣١)وردت هذه المعلومات فى محضر جلسة مجلس الأمن التى عقدت فى ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧ :

https://undocs.org/ar/S/RES/2397%20(2017)

32)Jiyoung Choi, **Estimation of Formal and Informal Sectors in Social Accounting Matrix for the North Korean Economy**.....opcit.,pp.22-23.

http://www.bok.or.kr/eng/bbs/E0002726/view.do?nttId=229481&menuNo=400218

33)IMF, **Direction of Trade Statistics Yearbook**, 2017.New york , pp.287-288.

٣٤)تم الرجوع فى ذلك إلى : ريم سليم ؛ "**سياسات البقاء: كيف تمول كوريا الشمالية الإنفاق العسكري .....مرجع سابق** ؛

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3519/

٣٥)وردت هذ المعلومات فى : محضر جلسة مجلس الأمن التى عقدت فى ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧ :

https://undocs.org/ar/S/RES/2397%20(2017)

وكذلك أيضا فى : **جريدة اليوم السابع** ؛ ٢٦ يوليو ٢٠١٧:

https://www.youm7.com/story/2017/7/26/3341003

٣٦)من أبرز هذه الدول: قطر؛ بينما أعلنت الكويت والإمارات والسعودية والبحرين عزمها تنفيذ القرار فى الفترة الزمنية المحددة لتنفيذه؛ راجع فى ذلك: **جريدة اليوم السابع** ؛ ٢٦ يوليو ٢٠١٧.... مرجع سابق؛ وكذلك : **جريدة التحرير**؛ ٢٦يونيه ٢٠١٨ :

https://www.tahrirnews.com/posts/897392/

٣٧)تم الحصول على هذه المعلومات من عدة مصادر أبرزها :

-Walsh, J. and J. Park,"**To Stop the Missiles, Stop North Korea,**2016, **Inc**.":http://www.nytimes.com/2016/03/10/opinion/to-stop-the-missiles-stop-northkorea-inc.html?_r=0 .

- Andrea Berger ,Disrupting North Korea's Military Markets, **Survival** , vol. 58 no. 3 , June-July 2016 .pp. 112-114.

38)Jenny Jun, Scott LaFoy, and Ethan Sohn, ***North Korea's Cyber Operations Strategy and Responses,*** center for strategic & international studies (CSIS) , Washington, D.C,December 30, 2017:https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/151216_Cha_NorthKoreasCyberOperations_Web.pdf

٣٩)للمزيد يمكن الرجوع إلى: رضا محمد هلال؛ الصين تفكك اللغم الكورى؛ **الملحق السياسى لجريدة الخليج** ؛ ٥ أبريل ٢٠١٨:

http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/bc94d481-a4d6-43cd-9d69-59aef911044c

5/04/2018

- Sebastian Harnisch, **The life and near-death of an alliance: China, North Korea and autocratic military cooperation**, Paper prepared for the WISC Conference in Taipeh, April 1-4. 2017.Pp.7-8.

٤٠)ريم سليم ؛ "**سياسات البقاء: كيف تمول كوريا الشمالية الإنفاق العسكري** .....مرجع سابق .

41) Vipin Narang , "Nuclear Strategies of Emerging Nuclear Powers: North Korea and Iran," **The Washington Quarterly**,vol.38 ,no.1,spring ,2015, 78:79.

https://twq.elliott.gwu.edu/sites/twq.elliott.gwu.edu/files/downloads/TWQ_Sprin

g2015_Narang.pdf>.

42)Anthony H. Cordesman, **The Other Side of the North Korean Threat: Looking Beyond Its Nuclear Weapons and ICBMs**, center for strategic & international studies (CSIS) , Washington, D.C,2018.

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/180319_North_Korean_Threat.pdf?1VsEASqI1yuaGdWdKkFHiW6PPQIfgN7P

٤٣)وردت هذ المعلومات فى : محضر جلسة مجلس الأمن التى عقدت فى ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧ .....مرجع سابق .

٤٤)للمزيد حول تعريفات السياسة الخارجية والنظريات الخاصة بتفسيرها وتحليلها يمكن الرجوع إلى : د. محمد السيد سليم ؛ **تحليل السياسة الخارجية**؛ الطبعة الثانية ؛الناشر: مكتبة النهضة المصرية ؛ القاهرة ؛ ١٩٩٨. ص ص.٧-١٢.

http://www.ao-academy.org/docs/tahleel_alsiyasah_alkharijiyah_0304009.pdf

٤٥)للمزيد حول تعريف العقوبات الدولية وأنماطها وصورها يمكن الرجوع إلى: عبير محمد أحمد الفقي؛ **العقوبات الدولية و أثرها على نظام الحكم فى زيمبابوى منذ عام ٢٠٠٢**؛ أطروحة ماجستير بمعهد البحوث والدراسات الافريقية؛ جامعة القاهرة؛ القاهرة ؛ ٢٠١٤ . ص ص. ٧-٨.

٤٦)تم رصد القرارات والحصول عليها من موقع مجلس الأمن بالأمم المتحدة على الإنترنت :

http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2017.shtml

٤٧)وردت هذ المعلومات فى : محضر جلسة مجلس الأمن التى عقدت فى ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧ .....مرجع سابق .

٤٨)المصدر السابق؛ ص .٧.

٤٩)المصدر السابق ؛ ص ص. ٨-٩.

50) Jonathan D. Pollack Tuesday, **The Korean nuclear roller coaster: Has time run out for a summit?,** Brookings Institution, May 29, 2018. https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/05/29/the-korean-nuclear-roller-coaster-has-time-run-out-for-a-summit/

٥١)وردت هذ المعلومات فى : محضر جلسة مجلس الأمن التى عقدت فى ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧ .....مرجع سابق. ص.٦

٥٢)وردت هذ المعلومات فى : محضر جلسة مجلس الأمن التى عقدت فى ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧ .....مرجع سابق. ص.٧

53) Jiyoung Choi, **Estimation of Formal and Informal Sectors in Social Accounting Matrix for the North Korean Economy**....opcit.,pp.14-15.

٥٤)وردت هذه المعلومات فى عدة مصادر من أبرزها : **موقع قناة الحرة على الانترنت**؛ " سيول تتهم ثلاث شركات بانتهاك العقوبات على كوريا الشمالية" ؛ ١٠ أغسطس ٢٠١٨ : https://www.alhurra.com/a /454310.html

وكذلك تم الإشارة إلى أنشطة التهريب لكوريا الشمالية عموما فى : محضر جلسة مجلس الأمن التى عقدت فى ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧ .....مرجع سابق. ص.٧

55) Weston S. Konishi, **Denuclearizing North Korea Exploring Multilateral Approaches to Risk Reduction and Peace Regime Building**, the Institute for Foreign Policy Analysis , Washington, D.C.,September 2011. Pp.11-12.

56) Frank Aum, "North Korea and the Need for a US-ROK-PRC Dialogue", **Special Report 412,** August 2017, UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, Washington DC, March 2017. www.usip.org.

٥٧)تم رصد معدلات وحجم التجارة بين الصين وكوريا الشمالية من الصفحات الخاصة بالصين وكوريا الشمالية فى: **تقرير الاحصاء السنوى للتجارة** الصادر عن صندوق النقد الدولى فى أعوام : ٢٠١٤إلى ٢٠١٧ :

- IMF, **Direction of Trade Statistics Yearbook, 2017 ,**

58) Andrew Scobell, **China and North Korea: Bolstering a Buffer or Hunkering Down in Northeast Asia?,** Testimony presented before the U.S.-China Economic and Security Review Commission on June 8, 2017. Published by the RAND Corporation, Santa Monica, Calif.2017. https://www.rand.org/pubs/testimonies/CT477.html

59) Oriana Skylar Mastro, China's Evolving North Korea Strategy, PEACE BRIEF 231, September 2017.www.usip.org .

60)fei su and lora saalman, **CHINA'S ENGAGEMENT OF NORTH KOREA:Challenges and Opportunities for Europe**, STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE (SIPRI), Solna, Sweden, FEB.2017.https://www.sipri.org/sites/default/files/Chinas-engagement-North-Korea.pdf.

٦١)رضا محمد هلال؛ الصين تفكك اللغم الكورى؛ **الملحق السياسى لجريدة الخليج** .....مرجع سابق.

http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/bc94d481-a4d6-43cd-9d69-59aef911044c

5/04/2018

٦٢)تم الاستناد فى ذلك على: – رضا محمد هلال؛ الصين تفكك اللغم الكورى.....مرجع سابق.

– رؤوف جلال؛الاحتواء الاستباقي: كيف تتعامل بكين مع "السيناريو الكارثي" لأزمة كوريا وواشنطن؟؛ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة؛ أبوظبى ؛ أغسطس ٢٠١٧: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3165/

63) Andrew Scobell, **China and North Korea: Bolstering a Buffer or Hunkering Down in Northeast Asia…opcit**.,pp.3-4.

٦٤)تم الاستناد فى ذلك على: – رضا محمد هلال؛ الصين تفكك اللغم الكورى.....مرجع سابق.

٦٥)وردت هذه التصورات فى :

-Jonathan D. Pollack Tuesday, **The Korean nuclear roller coaster: Has time run out for a summit?,** Brookings Institution, May 29, 2018. https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/05/29/the-korean-nuclear-roller-coaster-has-time-run-out-for-a-summit/

- Michael Fuchs, The North Korea Deal :Why Diplomacy Is Still the Best Option, **Foreign Affairs** :https://www.foreignaffairs.com/articles/north-korea/2017-12-21/north-korea-deal-

66)MICHAEL D. SWAINE, " Chinese Views of the Singapore Summit Between Donald J. Trump and Kim Jong-un" , **China Leadership Monitor**, no. 57, sep.2018, https://carnegieendowment.org/files/Swaine_CLM57_Final.pdf

٦٧) رضا محمد هلال؛"السياسة الدفاعية الكورية: دراسة فى المحددات والأهداف والتوجهات.....مرجع سابق؛ ص. ١٨٥.

٦٨)تم الرجوع لنص المبادرة من موقع الرئيس الكورى على الإنترنت:

http://english1.president.go.kr/BriefingSpeeches/Speeches/65

٦٩) تم الرجوع لنص الخطاب من موقع الرئيس الكورى على الإنترنت:

http://english1.president.go.kr/BriefingSpeeches/Speeches/19

٧٠)تم الرجوع فى ذلك إلى :

-Victor Cha and Katrin Fraser Katz, A Better North Korea Strategy: How to Coerce Pyongyang without Starting a War, **Foreign Affairs**:

https://www.foreignaffairs.com/articles/north-korea/2018-06-01/better-north-korea-strategy?cid=int-rec&pgtype=art

-James Dobbins, **What Will Kim Jong Un Want and What He Might Give**, RAND Corporation:https://www.rand.org/blog/2018/03/what-will-kim-jong-un-want-and-what-he-might-give.html

٧١)رضا محمد هلال؛ " سيناريوهات مابعد قمة الكوريتين..عودة الصراع أم إحلال السلام؟"؛ موقع مجلة السياسة الدولية على الانترنت: http://www.siyassa.org.eg/News/15642.aspx 8-5-2018

٧٢)رضا محمد هلال؛ مآلات الانفراجة بين واشنطن وبيونج يانج .....مرجع سابق؛ ص. ١٩١. وكذلك :

- http://english1.president.go.kr/PhotoVideo/Resources

73) Ministry of korea National Defense, **Minister Song Announces Push for Section-by-Section Withdrawal of Guard Posts in South-North DMZ**, 6/9/2018: http://www.mnd.go.kr/user/boardList.action?command=view&page=1&boardId=O_47261&boardSeq=O_196616&titleId=null&siteId=mndEN&id=mndEN_020100000000

٧٤)رضا محمد هلال؛ سيناريوهات مابعد قمة الكوريتين..عودة الصراع أم إحلال السلام .....مرجع سابق.

75) James Dobbins, **What Will Kim Jong Un Want and What He Might Give**, RAND Corporation:https://www.rand.org/blog/2018/03/what-will-kim-jong-un-want-and-what-he-might-give.html)

٧٦)تم الرجوع فى ذلك لعدة مصادر منها: – موقع جريدة اليوم السابع على الإنترنت :

https://www.youm7.com/story/2018/6/8/ 3825620

- موقع رئيس وزراء اليابان شينزو آبى على الانترنت:

https://japan.kantei.go.jp/98_abe/statement/201806/_00002.html

77) Edward A.Olsen,"U.S. Security Policy and the Two Koreas", **World Affairs**, Vol. 172, No.4, spring 2010, pp. 17-20.

78) Michael Paul/Elisabeth Suh, "North Korea's Nuclear-Armed Missiles: Options for the US and its Allies in the Asia-Pacific", German Institute for International and Security Affairs,**SWP Comments 32**,August 2017.pp.3-4.

٧٩)رضا محمد هلال؛ رضا محمد هلال؛ مآلات الانفراجة بين واشنطن وبيونج يانج .....مرجع سابق؛ ص. ١٩١. وكذلك:

80)KIM Hyun, "Comparing North Korea Policies of The Obama and Trump Administrations", **NANZAN REVIEW OF AMERICAN STUDIES,** Volume 39 , no.4, 2017,pp. 48-51. https://www.ic.nanzan-u.ac.jp/…/kanko/…/nras39_05_kim_hyun.pdf .

81) Sebastian Harnisch, **The life and near-death of an alliance: China, North Korea and autocratic military cooperation**, Paper prepared for the WISC Conference in Taipeh, April 1.-4. 2017. https://www.uniheidelberg.de/md/politik/harnisch/person/publikationen/harnisch_-_the_death_of_an_alliance_wisc_taipeh_2017.pdf

82) Kathleen J. McInnis (Coordinator),"The North Korean Nuclear Challenge: Military Options and Issues for Congress", **Congressional Research Service ,** November 6, 2017, www.crs.gov

٨٣)من أبرز الدراسات التى رصدت توجهات وردود كوريا الشمالية على نوايا وسياسات الرئيس ترامب:

-Jonathan D. Pollack Tuesday, **The Korean nuclear roller coaster: Has time run out for a summit?,** BrookingsInstitution, May 29, 2018.pp.4-06: https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/05/29/the-korean-nuclear-roller-coaster-has-time-run-out-for-a-summit/

- Michael Fuchs, The North Korea Deal :Why Diplomacy Is Still the Best Option, **Foreign Affairs,**pp.7-08: https://www.foreignaffairs.com/articles/north-korea/2017-12-21/north-korea-deal

٨٤)وردت هذه المعلومات فى عدة مصادر من أبرزها :

- د. يسري أبو شادي؛" "شهادة للتاريخ": كيف تمكنت كوريا الشمالية من امتلاك سلاح نووي؟"؛ **موقع مجلة السياسة الدولية على الانترنت:** http://www.siyassa.org.eg/News/15213/aspx

- Anthony H. Cordesman, **The Other Side of the North Korean Threat: Looking Beyond Its Nuclear Weapons and ICBMs**, center for strategic & international studies (CSIS) , Washington, D.C,2018,pp.11-12. https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/180319_North_Korean_Threat.pdf?1VsEASqI1yuaGdWdKkFHiW6PPQIfgN7P

85) Atsuhito Isozaki, **Understanding the North Korean Regime**, Asia Program Woodrow Wilson International Center for Scholars , Washington, DC . April, 2017.pp.43-47.: https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/ap_understandingthenorthkoreanregime.pdf

86) Robert L. Gallucci & Victor Cha,**Toward a New policy and strategy for North Korea**, The George W. Bush Center, New York , 2018.pp. 5-6: https://gwbcenter.imgix.net/Resources/gwbi-toward-a-new-policy-for-north-korea.pdf

87)Jonathan D. Pollack Tuesday, **The Korean nuclear roller coaster: Has time run out for a summit....opcit,. &** Michael Fuchs, The North Korea Deal :Why Diplomacy Is Still the Best Option**.... Opcit.,**

88)Anthony H. Cordesman, **More Than A Nuclear Threat: North Korea's Chemical, Biological, and Conventional Weapons,** center for strategic & international studies (CSIS) , Washington,D.C,2018.pp.3-4:https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/180315_Cordesman_NKWeapons.pdf?Ou2gTbI7e8r4RQLdOaJvBDD8KsVOYez9

٨٩)هناك عدد من الباحثين والمتخصصين الذين تبنوا الترويج لفكرة التفاوض الدبلوماسى مع كوريا الشمالية؛ ومن أهمها:

-Robert L. Gallucci & Victor Cha,**Toward a New policy and strategy for North Korea**....opcit.,pp. 8-11

-Jonathan D. Pollack Tuesday, **The Korean nuclear roller coaster: Has time run out for a summit....opcit,.**

-Michael Fuchs, The North Korea Deal :Why Diplomacy Is Still the Best Option**.... Opcit.,**

٩٠)وردت مواد البيان الختامى لقمة سنغافورة بين دونالد ترامب وكيم جونج أون فى عدة مصادر منها :

- رضا محمد هلال؛ مآلات الانفراجة بين واشنطن وبيونج يانج .....مرجع سابق؛ ص. ١٩١.

-رضا محمد هلال؛" قمة سنغافورة.. مجرد بداية!" ؛ **الملحق السياسى لجريدة الخليج**؛ ٢١ يونيه ٢٠١٨:

http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/051bb5df-d463-4401-bede-d51bda0be5a5_

* * * * * * * * * * * * *